

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون



الجلسة العامة ١٦

الأربعاء، ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غورياب (ناميبيا)

أصعب الأوقات. نهنئكم بكل حرارة. إن ساموا ترحب
بقيادةكم وتتعهد لكم ولناميبيا بتأييدها الكامل.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

هذه الجمعية تمثل للمحيط الهادئ مناسبة سعيدة
على وجه الخصوص. فبين ظهرانينا الآن ثلاث دول أخرى
من دول محفل جنوب المحيط الهادئ، جمهورية كيريباس
وجمهورية ناورو ومملكة تونغا. إن كل دولة من هذه الدول
العريقة في تقاليدنا وفي تاريخها الطويل في ميدان
الاستقلال السياسي، تمثل تنوع منطقتنا وتفردنا. وهي
تجعل هدف العالمية أقرب الى الواقع، ذلك أنني أعرف
أن إسهامها سيثري عمل المنظمة. وباسم بلادي، أتوجه
الى حكومات كيريباس وناورو وتونغا بأحر التحيات.

المناقشة العامة

خطاب لرئيس وزراء دولة ساموا المستقلة، فخامة
الأونرابل تويلايا سايليلي ماليليغاوي

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن
الى خطاب لرئيس وزراء دولة ساموا المستقلة.

اصطحب السيد ماليليغاوي، رئيس وزراء دولة
ساموا المستقلة الى المنصة.

اسمحوا لي في البداية أن أشيد بقيادة أميننا العام،
وأن أعبر عن امتنانتنا للعمل الممتاز الذي تضطلع به الأمم
المتحدة، وهو ممتاز في ضوء ما أنجز وتحقق، وأحياناً
في ظل ظروف مروعة وبالغة الصعوبة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يسرني عظيم السرور أن
أرحب برئيس وزراء دولة ساموا المستقلة، فخامة
الأونرابل تويلايا سايليلي ماليليغاوي، وأن أدعوه الى
مخاطبة الجمعية العامة.

كان العنف والمآسي السمة الغالبة للقرن العشرين في
كل مراحلها. فقد مات الملايين في عدد لا يحصى من
الصراعات في العالم كله، ولا يزال ملايين آخرون يلقون
حتفهم من جراء الفقر والمرض.

السيد ماليليغاوي (ساموا) (تكلم بالانكليزية): سيدي
الرئيس، إنكم تتولون الرئاسة في لحظات تاريخية، وفي

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على
نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ
النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد
نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

فالقضايا واضحة، وهي واضحة منذ بعض الوقت. ونقاط الجدل تتكرر الآن أو يعاد تجميعها في شكل جديد. والتغييرات الموضوعية أصبحت مطلوبة: فالهيكل الحالي لا يعكس حقائق اليوم وواقعه؛ وهو يعاني من عدم التوازن وعدم الإنصاف. وعضوية مجلس الأمن ينبغي توسيعها: وقد قلنا من قبل إن اليابان تستحق أن تكون عضوا دائما. وينبغي إيجاد نص بذلك.

ونحن نقدر التغييرات الإجرائية التي أدخلت على أساليب عمل المجلس، وينبغي أن نشجع على المزيد منها. وليس من المستصوب أن نسعى إلى حسم مشكلة التمثيل غير العادل في فئة واحدة دون إيلاء الاهتمام الواجب للفئة الأخرى. ونوافق على الرأي القائل بأن إصلاحات مجلس الأمن لا بد من أن تكون شاملة، وأن تعالج جميع الجوانب ككل، بما في ذلك حق النقض الذي أصبح قضية مركزية يجب حسمها في سياق الإصلاحات الراهنة. ونعتقد أن هناك ما يبرر تقييد استعمال حق النقض وقصره على المسائل المتصلة بالفصل السابع من الميثاق.

وتؤيد ساموا بالكامل الجهود الجارية لتحديث وتعزيز المنظمة. ويجب أن تنهض تدابير الإصلاح بأعباء الاستعراض الجاد والمبكر للتجمعات الإقليمية. فالترتيبات الحالية أكثر تمثيلا للماضي مما هي للوقت الحاضر. وهناك حاجة إلى إعادة هيكلتها ليعكس الجغرافيات الطبيعية ويضمن التمثيل العادل للمناطق الفرعية.

وينبغي تصحيح الشذوذ الحاصل باحتساب استراليا ونيوزيلندا خارج منطقتها الجغرافية. فهما يشكلان جزءا طبيعيا من المنطقة الفرعية لجنوب المحيط الهادئ التابعة للمجموعة الآسيوية. وتضيف ساموا صوتها إلى الدعوة التي أطلقتها فيجي وبابوا غينيا الجديدة خلال هذه الدورة للقيام بمثل هذه إعادة التشكيل الإقليمي. وينبغي لهذه المسألة أن تظهر في إصلاح المنظمة، وأن تراعى في إصلاح هيكل مجلس الأمن وعضويته.

وفي العام القادم، ونحن نتحرك تجاه نهج متفق عليه للجمعية العامة بالنسبة للألفية، نعتقد حكومتنا بأنه ينبغي للمجتمع العالمي أن يركز على التحديات العالمية الرئيسية المحتمل أن تواجه البشرية في القرن المقبل. ونحن نتفق مع الأمين العام في أن الكوارث الطبيعية، بجانب الحروب والصراعات، هي تحد عالمي رئيسي وذو أولوية. وتبقى الكوارث الطبيعية تمثل أخطر تهديد للأرواح البشرية

وتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/54/1) تقرير متعمق في التفكير وحافل بالتحديات. وعالمنا عالم مضطرب وغير آمن. وتنوع وتعقد القضايا يثيران القلق، ويبدو من بعض النواحي أن من الصعب التغلب عليهما. والتطلعات العادية لا تقتصر بإجراءات فعالة. وكثيرون جدا يعانون فظائع الحرب. وكثيرون محرومون من الاحتياجات والحقوق الأساسية.

وأعتقد أن من واجبنا جميعا أن نولي المزيد والمزيد من الانتباه لتقارير الأمين العام التي فيها الكثير مما ينبغي التأكيد عليه، والكثير الذي يختبر تصورنا للأحداث والاتجاهات: فالأمين العام يلفت انتباهنا، مباشرة وعن صواب، إلى مكان السيادة في سياق مصلحتنا المشتركة المعاصرة، ويسأل عن الكيفية والوسيلة اللتين سندافع بهما عن تلك المصلحة المشتركة. وهي أسئلة تمس صلب الموضوع، والإجابة عليها ستحدد دور الأمم المتحدة في الألفية القادمة. وسيكون هناك، بطبيعة الحال، تفاوت في وجهات النظر. وتجربة الأمم المتحدة ذاتها في الآونة الأخيرة لا تقدم إجابات مرضية.

ومع ذلك، هناك تحديات لا بد من مواجهتها على نحو جاد وعاجل. وأتفق مع الأمين العام في قوله إن من الحيوي وضع معايير واضحة للعمل الدولي والتدخل الدولي. والأمم المتحدة بمركزها المتعدد الأطراف هي أفضل من يحدد هذه المعايير؛ فالأمم المتحدة هي التي ترسخت فيها المثل العالمية التي تمكنها من التعامل مع هذه التدخلات، ولكن، وبالأسف، كان هناك فشل وكان هناك عجز.

وعلينا الآن أن ننظر بمزيد من التعمق في أسباب مواطن الفشل والعجز هذه. وفي قيامنا بذلك، علينا أن نوازن بين الحقوق والقيم المتنافسة. وهكذا يكون جوهر منظمنا ذاته قد وضع تحت دائرة الضوء: إننا بحاجة إلى أن نكفل أن تكون الأمم المتحدة قادرة على أداء وظائفها بفعالية في القرن المقبل، وأن تكون لدينا أمم متحدة معززة بالالتزام والإصلاح. ونحتاج في المقام الأول إلى أن نضع نصب أعيننا الصلة الأساسية بين السلام والتنمية وحقوق الإنسان. فتجاهلنا لأي منها يكون أساسا على حساب الجميع، حتى وإن كان السلام هو المقياس النهائي لمصلحتنا المشتركة، بل في واقع الأمر لمستقبلنا المشترك.

ونعتقد أن الوقت قد حان للتحرك نحو مرحلة أكثر حسما عن الجهود المبذولة حاليا لإصلاح مجلس الأمن.

من تدابير التأهب في البلدان المعرضة للكوارث. وفي جميع هذه الحالات سيكون التعاون النشط على جميع المستويات - الوطنية والإقليمية والدولية - حيويًا. ونحن نتفق، قبل كل شيء، على أنه ينبغي لنا أن نزيد إلى أقصى حد من الدروس المستفادة من تجربة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، ومن الضروري لجميع البلدان، ولا سيما الأكثر تضرراً، أن يستمر هذا العمل.

وتضيف ساموا صوتها إلى تعابير الغضب إزاء الانتهاكات في تيمور الشرقية. هذه الانتهاكات للمبادئ والمسؤوليات الحكومية، انتهاكات ضد الأبرياء والعزل. والدرس الحقيقي من تيمور الشرقية هو أن أمان الشعب في الحرية سوف تنتصر في النهاية. ولا يمكن قمع هذه الأمان إلى الأبد. والواقع أن اختيارهم نتيجة الاقتراع واضح لا يقبل الشك. كما أن من دروس تيمور الشرقية أن الأمم المتحدة هي أفضل مكان لحماية الحقوق والحريات، وفي الوقت نفسه لضمان النظام والأمن.

ونحن مستريحون لأن القوة المتعددة الجنسيات موجودة الآن في موقعها، ومقدرون للاستجابة السريعة والفعالة من الدول الرئيسية، بما فيها جيراننا في جنوب المحيط الهادئ، استراليا، ونيوزيلندا. وتشعر ساموا بالامتنان بصفة خاصة للقيادة الواضحة والملتزمة التي تتولاها استراليا.

وتعزز الانتهاكات التي أشرت إليها حاجة المجتمع الدولي إلى التحرك بأسرع ما يمكن لإتمام إنشاء المحكمة الجنائية الدولية. ويجب أن يساق للمحاسبة أولئك المسؤولين عن أعمال العنف والجرائم غير المقبولة هذه. وقد استطاعت ساموا أن تسهم في صياغة نظام روما الأساسي. ونحن ملتزمون بثبات بإنشاء المحكمة في وقت مبكر، وسنواصل القيام بدور في أعمال اللجنة التحضيرية. ونحن نؤمن بحزم شديد بأن المحكمة سوف توفر خطوة ضرورية باسم حقوق الإنسان وحكم القانون. وتحقيقاً لهذه الغاية ينبغي أن نضمن التصديق السريع والواسع الانتشار على النظام الأساسي للمحكمة.

وإذ أتحدث الآن بوصف ساموا رئيساً لتحالف الدول الجزرية الصغيرة ونيابة عن الدول الأعضاء الثلاث والأربعين، اسمحو لي سيدي الرئيس، أن أتوجه إليك بأخلص الشكر لما كرسته من وقت وجهد للدورة الاستثنائية لكي تتوج بالنجاح.

والاقتصادات الوطنية. وكما شاهدنا في الأوقات القريبة، تحدث الكوارث على نطاق واسع وبدون تمييز، ولا تقف عند أية حدود. ونحن نفكر في هذه اللحظة بصورة خاصة في المجتمعات التي تأثرت أرواحها وممتلكاتها في اليونان وتركيا وتايوان والولايات المتحدة وجزر البهاما.

وقد مر العالم في التسعينات بثلاثة أضعاف ما مر به من الكوارث الطبيعية الكبرى في الستينات، وكانت سنة ١٩٩٨ أحر سنة في السجل وأسوأ السنوات بالنسبة للكوارث الطبيعية المتصلة بالجو. بيد أننا نعلم من تقرير الأمين العام بخيبة أمل، أن أموال مساعدات الطوارئ، انخفضت بنسبة ٤٠ في المائة في السنوات الخمس الأخيرة وحدها. وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة مثل جزر البهاما التي تقع الأحداث فيها عادة "مرة في كل قرن" تتكرر الآن هذه الأحداث بقسوة ووتيرة مزعجتين. وهي فعلاً مصائب في تأثيرها. وكان إعصار فلويد رابع أقوى الأعاصير التي تم قياسها في هذا القرن.

وإن بلدي ذاته لم يستثن من ذلك. ولا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر لجيراننا وأصدقائنا التقليديين الذين هبوا بسرعة إلى مساعدتنا في لحظات الكارثة. ولا يزال جيراننا في المحيط الهادئ، استراليا واليابان ونيوزيلندا، في مقدمة جهود الإغاثة والتعمير من الكوارث التي تؤثر في منطقتنا في المحيط الهادئ. كما كانت البلدان البعيدة عن المحيط الهادئ، مثل الاتحاد الأوروبي، سخية. وحتى البلدان النامية لم تتردد في التقدم لمساعدتنا. وفي الكوارث الكبرى التي دمرت بلدنا، لم تبخل جمهورية الصين الشعبية بصفة خاصة، ورغم الكوارث الطبيعية القاسية والمنتظمة التي قاست هي منها، في مساعدة بلدنا في تلك الأوقات العصيبة.

وقد احتفلت الصين في الأسبوع الماضي بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيس الجمهورية. وتنضم ساموا إلى الدول الأخرى في تهنئة جمهورية الصين الشعبية على الوصول إلى هذا المعلم الهام في تاريخها.

وتتمثل الاحتياجات العملية الفورية في تحديد الإجراءات الوقائية الذي يمكن أن يكون متاحاً ولا سيما للبلدان الصغيرة والمعرضة للتضرر. وسيكون من الضروري وجود أنظمة متقدمة للإنذار المبكر باستخدام البيانات المستمدة من السواتل والنشر على شبكة الانترنت، وكذلك الحاجة إلى تدريب وتحسين القدرات. وهناك حاجة إلى جهود كبيرة لإنشاء خطط للطوارئ وغير ذلك

من تضاف وفعالية في إدارة أعمال الدورة الماضية للجمعية العامة.

وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأشيد بالأمين العام لما أبداه من تضاف عظيم في خدمة المنظمة ولإسهاماته العديدة في خدمة المجتمع الدولي.

وماليزيا تود أيضا أن تنضم إلى الدول الأعضاء الأخرى في الترحيب ترحيبا بالغ الحرارة بمملكة تونغا وجمهورية كيريباس وناورو بوصفها أعضاء جدد في الأمم المتحدة. وإننا لتطلع إلى العمل عن كثب معها، وبخاصة فيما يتعلق بالقضايا ذات الأهمية المشتركة بين بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ التي تنتمي إليها.

إن القرن العشرين أوشك على الانتهاء. وقبل أن نخطو إلى القرن الحادي والعشرين، من المفيد أن نستعرض أحداث هذا القرن لكي نتعلم من تجاربنا ونعرف بشيء من التفاؤل كيف ندير شؤوننا في القرن الحادي والعشرين.

لقد شهد هذا القرن أكثر الحروب دمارا، أدت إلى تدمير ممتلكات تبلغ قيمتها المليارات من الدولارات وإلى قتل الملايين من البشر. كما شهد أيضا ديكتاتورية بالغة اللاإنسانية في ألمانيا حيث عذب وقتل ستة ملايين يهودي. وقد شهد أيضا إلقاء أول قنابل ذرية أودت بحياة مئات الآلاف على الفور وبحياة الكثيرين الآخرين نتيجة للآثار اللاحقة المترتبة عليها.

ولدى انتهاء أكبر حرب في تاريخ الإنسان، أنشئت هذه الهيئة، الأمم المتحدة. وكنا نعتقد أن السلم سيسود العالم حين يعمل الدول العظمى معا في الأمم المتحدة. بيد أن الحال لم يكن كذلك. فقد انقسمت الدول المنتصرة على الفور إلى معسكرين وبدأت الحرب الباردة. بيد أن التهديد بحرب ساخنة هو الذي أبقى الحرب باردة. وبنى كل جانب من الجانبين ترسانات هائلة من الأسلحة النووية وغير النووية ونظر شذرا إلى الجانب الآخر عبر هاوية من سوء الفهم فيما كانا يمسان بزناد أسلحتهما النووية على سبيل التهديد.

وبالنسبة إلى مستعمرات الدول الأوروبية فقد تحسنت أوضاعها. إذ أدى الخوف من انضمامها إلى الجانب الآخر إلى أن تخفف هذه الدول من قبضتها على

وأود أيضا أن أعرب لجميع الدول الأعضاء وإلى وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، عن أعمق تقديرينا لمشاركتها في الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين خلال اليومين الماضيين. إن بلدان التحالف لتشعر بامتنان خاص لما عبر عنه من التزام وتفاهم ودعم.

إن ما استمعنا إليه ليوفر لنا حافزا إضافيا لكي تنفذ برنامج عمل بربادوس بشكل حقيقي ومستدام. وهناك تحديات بالغة الأهمية تتطلب أن نوليها اهتمامنا، وقد عقدنا العزم على أن نحول هذه التحديات إلى فرص. وبدعمكم، نعتقد أن هناك كل احتمال ليحقق لنا النجاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء دولة ساموا المستقلة، على البيان الذي ألقاه توا.

اصطحب الأونرابل تويلابا سايللي ماليلغاو، رئيس وزراء ساموا، من المنصة.

بيان السيد مهاتير محمد، رئيس وزراء ماليزيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ستستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان رئيس وزراء ماليزيا.

اصطحب السيد مهاتير محمد، رئيس وزراء ماليزيا، إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أيما سعادة أن أرحب بدولة السيد مهاتير محمد وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد مهاتير (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي سيدي الرئيس أن أتوجه إليك بداية، بالتهنئة على انتخابك رئيسا للدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة، ومما يسعدني بالغ السعادة أن أرى المجتمع الدولي يكرمكم وأنتم وبلدكم من خلال انتخابكم لكي تتولوا هذا المنصب الرفيع. إنني لأثق في أنكم ستتمكنون من إدارة أعمال الجمعية العامة إلى أن تتوج بالنجاح نظرا لما تتمتعون به من تجربة كبيرة ومهارات دبلوماسية.

وإنني لأنضم إلى المتكلمين الآخرين في الإعراب عن امتناني لسلفكم، سعادة السيد ديدبير أوبيرتي، لما أبداه

للنصير الأكبر للرأسمالية، كشفت الرأسمالية الغربية عن قبحها الحقيقي.

وبالنسبة للبلدان الصغيرة، يشكل سقوط الكتلة الشرقية كارثة كبرى. فقد أصبحت معرضة إلى ضغوط لا يمكنها مقاومتها. وسرعان ما أدركت أن بلدان السوق الحرة تعتزم نهبها. وأما سياساتها، فإن عدم استقرار النظام الديمقراطي الحر الناجم عن عدم فهم قادتها وأفراد شعبها لملاساته الدقيقة كان يعني أنها ستعيش على حافة الفوضى في حالة من الاضطرابات المستمرة.

ويبدو أن عددا قليلا من البلدان نجح في تحقيق النمو والازدهار ولكن ذلك لم يدم فترة طويلة؛ فالمضاربون في العملات والمستثمرون على المدى القصير أفقرت هذه البلدان بعد حين عن طريق تخفيض عملاتها وأسهم بورصاتها. وعندما وجدت هذه البلدان أنها ازدادت فقرا وأصبحت غير مستقرة من الناحية السياسية اضطرت إلى أن تقترض من صندوق النقد الدولي. والنظام الاقتصادي الذي فرضه صندوق النقد الدولي زاد من تدمير هذه الاقتصادات، سواء كان ذلك عن عمد أو من خلال عدم الفهم. وبسرعة ضربت الحرية السياسية لهذه البلدان وكان على الكثيرين أن يقبلوا التوجيه السياسي من صندوق النقد الدولي وإلا فإن القروض لن تصبح متاحة لهم. بمعنى آخر فقد فقدوا استقلالهم عمليا.

وهكذا فإن المستقبل يبدو قاتما بالنسبة للبلدان المستقلة الصغيرة في العالم. ويقال لهذه البلدان الآن إنه ينبغي أن يكون العالم بلا حدود، وأنه ينبغي لرؤوس الأموال والبضائع والخدمات أن تتدفق بحرية فيما بين البلدان. وأنه لا ينبغي أن تفرض ضرائب تمييزية لحماية المنتجات أو الصناعات المحلية. وأنه ينبغي للبنوك والصناعات والمنتجات الوطنية أن تتنافس على قدم المساواة مع البنوك والصناعات الأجنبية الموجودة في بلادها. وأنه لا ينبغي أن تفرض أية شروط على البنوك والأعمال الأجنبية التي تريد أن تمارس أعمالها في تلك البلدان. بل ينبغي أن يكون لها وضع وطني يماثل وضع الأعمال المحلية. وقيل إنه بهذه الطريقة سيكون هناك ميدان مستو للعمل وستكون المنافسة عادلة.

ولكن هل يمكن للمنافسة بين العمالقة والأقزام أن تكون منصفة حتى إذا كان ميدان اللعب مستويا؟ إن البنوك والمؤسسات والصناعات الضخمة من البلدان الغنية، بما

أقاليمها المستعمرة. وحصلت البلدان على استقلالها، بيد أن بقاءها كان يعتمد على مهاراتها في مجال ضرب إحدى الكتلتين بالأخرى.

ومن المؤسف أن خيار الانشقاق إلى الجانب الآخر لم يدم. إذ انهار الجانب الشيوعي فجأة. والكتلة الشرقية، التي أغواها ما بدت عليه ديمقراطيات السوق الحرة الغربية الليبرالية من رخاء، تخلصت من اقتصادياتها المركزية التخطيط، وطبقت بين عشية وضحاها النظام الديمقراطي الحر القائم على السوق الحرة، ظنا منها أنها ستحظى، بعد أن أصبح لها نظام مماثل لنظام الكتلة الغربية، بصداقة تلك البلدان وتعاونها ومساعدتها.

وكانت ساذجة في اعتقادها أنها ستتمكن بين عشية وضحاها من أن تتحول، بعد سبعين سنة من الاقتصاد الموجه والديكتاتورية، إلى اقتصاد السوق الحرة في ظل نظام ديمقراطي حر، وسرعان ما تبين لها أنها لا تعرف كيف تدير هذا النظام وأن الدول الغربية لن تقدم لها المساعدة في هذا الشأن. وبدلا من ذلك، استغلت الدول الغربية تعثرها غير الكفء لكي تقضي على الكتلة الشرقية إلى الأبد، وبخاصة الدول الأساسية الرائدة.

وحتى حينما أدى العجز عن إدارة سوق حرة إلى تضخم متزايد وإلى تدمير المشاريع الحكومية وإلى بطالة جماعية، تدخلت صناديق الحماية والمؤسسات المالية الغربية لكي تخفض عملات هذا العدو الذي كان يوما ما قويا ولكي تعلن عجزه عن تسديد دينه. ورغم أنها كانت تعلم أن أولئك القوم لن يتمكنوا قط من إدارة نظام ديمقراطي حر يقوم على السوق الحرة، حثتهم وهددتهم لكي يواصلوا رغم ذلك السير على هذا الدرب. ولم يكن في إمكان الكتلة الشرقية أن تتراجع.

ودمرت الكتلة الشرقية تدميرا كاملا. ولم يعد في استطاعتها أن تهدد عسكريا من جديد نظم الديمقراطية الحرة القائمة على السوق الحرة. ولم يعد هناك إلا خيار واحد أمام العالم ولم يعد من الممكن أن تنضم بلدان العالم، الكبير منها أو الصغير، إلى جانب آخر. وبعد هذا التطور، رأت النظم الرأسمالية في البلدان الديمقراطية الحرة القائمة على السوق الحرة أنه لم تعد هناك حاجة للرقعة في نشر نظمها أو في الاستفادة منها. فلا يسمح بقيام نظام سياسي أو اقتصادي غير ما توصي به الكتلة الوحيدة المسيطرة على العالم. وبدعم من القوة العسكرية

يرى أن حقوق الإنسان لا تتعرض للإساءة في أي مكان من العالم بغض النظر عن الحدود واستقلال الدول. إن أحدا لم يعط هذا الحق لهذا الرئيس الذي شن هذه الحملة الصليبية. ولكن ما كان لهذه الأمور التافهة أن توقفه.

والنصر المزعوم للغرب في حرب الخليج اعتبر تأييدا أخلاقيا لحق القوي في التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد. ولم تعد المسألة تتعلق بحقوق الإنسان فقط، فقد أصبحت نظم الحكم وإقامة العدالة، والنظم المالية والتجارية تخضع لفحص شامل من قبل البلدان القوية التي تصر على أنه ينبغي ألا يكون هناك إلا سبيل واحد لإدارة أي بلد، وهو السبيل الديمقراطي الليبرالي. وتصر تلك البلدان على أنه ينبغي ألا يكون هناك سوى نظام اقتصادي واحد للعالم أجمع، وهو نظام السوق الحرة. وتصر على أنه ينبغي أن يكون هناك انفتاح في كل شيء وشفافية وفصل القطاع الخاص عن القطاعات العامة، وعدم التمييز بين المجموعات العرقية، وعدم التمييز ضد الأجانب لصالح المواطنين.

هذه الأمور كلها تبدو حسنة. وقد أدت دورها فيما يبدو بالنسبة لبلدان الغرب المتقدمة النمو، وجعلتها بلدانا غنية وقوية توفر لشعوبها مستويات عالية من العيش. ولكن هل يصلح ذلك للجميع؟ بيد أن هذه البلدان نسيت أنها احتاجت إلى قرون طويلة لإنجاح هذا النظام. وأن انتقالها من نظام إقطاعي قمعي جرى وسط حمام من الدماء، قتل فيه الأغنياء والفقراء. وأن الإصلاحات فرضت من قبل مجموعات متتالية من الطغاة غير المبالين تم انتخاب معظمهم من قبل شعوبهم.

وحتى اليوم لم تؤد نظمهم إلى توفير الحرية والإنصاف إلى قطاعات عريضة من شعوبهم، بيد أن هذه البلدان تصر على أنه يجب أن تأخذ جميع بلدان العالم، القديمة والجديدة، على الفور بالنظام الوحيد للحكم، وهو نظامها؛ النظام الديمقراطي الليبرالي. إن البلدان التي استقلت حديثا والتي لم تعرف إلا النظام الاستبدادي للحكم فشلت في ذلك. ووجدت البلدان الشيوعية السابقة على وجه خاص أنها غير قادرة على مواجهة التحديات التي تزعزع الاستقرار، الموجهة ضد سلطة الحكومة في ظل ديمقراطية ليبرالية.

ولم يتح الوقت للبلدان الجديدة لكي تتعلم وتطبق هذا النظام. وكان عليها أن تتغير الآن فورا. وحتى إذا تزعزع الاستقرار في تلك البلدان وعانت شعوبها

لها من أسواق محلية ضخمة، يمكنها أن تتحمل خسارة في الأموال في بلد أجنبي صغير حيث إنها تحقق أرباحا طائلة داخل بلدانها وفي أماكن أخرى كثيرة. أما الصناعات الصغيرة في البلدان الصغيرة فإنها ستعرض للإفلاس إذا تكررت خسارة أموالها. وستجد نفسها مضطرة إلى أن تعرض نفسها للبيع للشركات الأجنبية الضخمة أو أن تفلق أبوابها. وبالتالي لن تقوم شركات محلية كبيرة ولكن فقط فروع للشركات الأجنبية الكبيرة التي ستعمل على رفع الأسعار المحلية نتيجة عوامل خارجية، واستعادة معظم أرباحها.

وقد ينتج الأكفاء بضائع أفضل، وأرخص ثمننا ولكن إذا لم يصدر بلد ما منتجاته للحصول على العملات الأجنبية فلن يتمكن من دفع ثمن وارداته. والبضائع الرخيصة ذات النوعية المرتفعة لا تعني شيئا إذا لم يكن لديك المال اللازم لشراؤها.

إن أسواق البلدان الفقيرة قد لا تكون كبيرة، ولكن إفقار هذه الأسواق يمكن أن يؤدي إلى خسارة في المبيعات بالنسبة للأغنياء أيضا. وهذا ما حدث عندما قام تجار العملية بإفقار البلدان التي انقضوا عليها. فهذه البلدان لم تتمكن من شراء منتجات الأغنياء، وهكذا فقد الأغنياء أسواقهم وانكشفت التجارة العالمية. إن التدفق الحر غير المقيد للبضائع والخدمات عبر الحدود قد يكون مضيئا لفترة ما، إلا أنه في نهاية المطاف سيدمر الأسواق ويؤدي إلى انكماش التجارة العالمية. والواقع أن العالم سيزداد فقرا بسبب التجارة الحرة.

وبعد الحرب العالمية الأخيرة أدت المواجهة بين الشرق والغرب إلى أي تحرر معظم المستعمرات لتصبح بلدانا مستقلة. وكان الاستقلال يعني حق تلك البلدان في أن تحكم نفسها. وحيث أنها لم تكن قد تعودت بعد على ممارسة مثل هذا القدر من السلطة، فقد فشلت معظم هذه الحكومات، وأصبحت تعاني من مديونية محبطة لبنوك البلدان الغنية. وعانت شعوبها من حكم غير كفاء وقمعي في أغلب الحالات. بيد أن المبدأ الذي ساد في الربع الثالث من القرن العشرين تمثل في أنه لا ينبغي لأحد أن يتدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة وكان هذا في الواقع هو جوهر الاستقلال.

ونظرا لأن العالم كان منقسما إلى كتلة شرقية وأخرى غربية فقد حظي مبدأ عدم التدخل بالاحترام. ثم قرر رئيس دولة ما أن لبلده الحق بل وعليه واجب أيضا، في أن

وهناك اهتمام مؤثر من جانب الغرب بشأن حقوق الإنسان. ولكن يبدو أن حقوق الإنسان محصورة في حق المواطن في أن ينشق على حكومته.

ويجري تعريض الملايين من الناس في بلد ما للمعاناة من خلال فرض الجزاءات بل وعمليات القصف كيما يتسنى لحفنة من المنشقين التمتع بحقوقهم في الانشقاق. ومن الواضح أن بقية السكان، وقد يبلغ عددهم مئات الملايين في بعض الأحيان، ليست لهم أية حقوق. فحقوقهم لا تعتبر من حقوق الإنسان. وبالتالي، فإن حرمان الملايين من البشر من الحق في العمل نتيجة للتجارة في العملة لا يعتبر انتهاكا لحقوق الإنسان. وهي تصور الغرب أن الأفراد هم وحدهم الذين لهم حقوق؛ أما الجماهير فليس لهم أي حقوق.

إن القلق إزاء عمل الأطفال والورش المستغلة التي تستخدم عمالا بأجور زهيدة وأحوال غير صحية دليل على الإحساس بالاهتمام. ومما يؤسف له أن هذا القلق لا يظهر إلا عندما تكون منتجات عمل الأطفال والورش المستغلة مما ينافس بنجاح منتجات العمال الذين يعملون أربعة أيام في الأسبوع بأجور عالية ومستوى معيشي مرتفع في البلدان المتقدمة النمو.

إن عمل الأطفال والورش المستغلة تلك ليسا من الأمور التي يدافع عنها أي إنسان. ولكن الأمر يستحق النظر في ضوء الفقر المدقع الذي تعانيه الشعوب في بعض البلدان. فتلك البلدان ليس لديها أي رؤوس أموال، ولا تكنولوجيا، ولا خبرة فنية، ولا أسواق محلية، ولا مدراء مدربين في جامعة هارفارد. وكل ما لديها هو عمالة منخفضة التكلفة. وبالنسبة للعمال في هذه البلدان، تعتبر الأجور الزهيدة التي يحصلون عليها أفضل كثيرا من الجوع والموت. وإذا كنا نهتم بهم حقا، فلنستثمر الأموال في بلدانهم وندفع لهم أجورا عالية. عندئذ ستخفض تلك الورش، ويكسب الأشخاص البالغون ما يكفي لإطعام أطفالهم. أما إجبار تلك البلدان على إيقاف عمل الأطفال والورش المشار إليها فإنه سيسبب المزيد من المعاناة لشعوبها. كما أن مطالبتهم بإيقاف إنجاب الأطفال ليس بالحل الصحيح. إننا نعرف أن الفقراء لديهم معدل إنجاب أعلى مما لدى الأغنياء. ووقف الإنفجار السكاني الذي يشغل بال الغرب لا يأتي إلا عن طريق رفع مستوى هذه الشعوب. أما إغلاق الورش المذكورة ومنع أطفالهم من العمل فلن يؤدي إلا إلى زيادة إفقارهم ويدفعهم إلى زيادة الإنجاب.

وانهارت اقتصاداتها فإن هذه كلها أمور لا صلة لها بالموضوع. فالمهم هو أن تضفي الديمقراطية والليبرالية على نظمها. وإذا لم تفعل ذلك فسوف تضطر إلى فعله عن طريق لوي الذراع والجزاءات التجارية والعمل العسكري إذا لزم الأمر.

وكون هذه التدابير أكثر قمعا من التدابير التي كانت سائدة في النظم غير المقبولة أمر لا يهم. واعتماد النظام المقبول الذي يمكن أن يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في تلك البلدان وزيادة معاناة شعوبها، أمر لا يهم أيضا، والأمر الأكثر أهمية هو اعتماد النظام وليست الفوائد التي يمكن أن تترتب عليه.

وينطبق نفس الشيء على الإدارة الاقتصادية، فينبغي أن تتسم بالتححر ورفع الضوابط. ينبغي ألا تساعد الحكومة قطاع الأعمال وألا تقدم له أية حماية، وإذا ما هوجمت تلك الأعمال من جانب قوى خارجية بحق أو بدون حق وأدى ذلك إلى خسارتها، فلتذهب تلك الأعمال إلى الجحيم. فلاب أنها كانت غير كفؤة مادامت تخسر. وليس لدى العالم وقت للنظر إلى الخاسرين غير الأكفء أو التعاطف معهم.

وهكذا فإن كبار تجار العملة، بأموالهم التي أدت إلى زيادة نفوذهم مئات المرات، يعملون ضد المصارف المركزية ذات الاحتياطات المحدودة التي ليس لها أدنى نفوذ. إن اقتصادات بلدان وأقاليم بأكملها تدمر في الوقت الذي يجري فيه تجاهل نداءات تلك البلدان من أجل الحماية. إن الميادين مستوية كما قلت سابقا والتحرك الحر لرؤوس الأموال جزء من تجارة حرة غامضة. وينبغي للجميع أن يقبل ذلك لأن التجارة حرة. وكل ما يفعله تجار العملية هو تأديب الحكومات حتى تتكيف مع هذا النظام وتتخلى عن نظمها القديمة السيئة.

ومن الأزمة المالية، لا يجوز للحكومات أن تساعد قطاع الأعمال على الانتعاش. لأن ذلك يعني إنقاذ الأتباع. فلنتركهم للموت، ولستفك الدماء. وعندئذ فقط ستعتبر الحكومات جادة في إرادتها لإصلاح نظمها واعتماد أفضل الممارسات واستخدام أفضل المعايير العالمية والسبيل السليم الوحيد لإدارة الاقتصاد. وإذا ما أفلست الحكومات في هذه المحاولات فهذا أمر لا يهم. المهم أن تنفذ تلك الأمور على نحو سليم حتى إذا أدى الأمر إلى تدمير البلاد وتضور الشعوب جوعا وسيادة الفوضى وانهايار الحكومات والإطاحة بها.

ومما يؤسف له أن هناك مبادئ غير مألوفة إلى حد ما يؤمن بها البعض في الأمم المتحدة. من الطبيعي أن يتم اختيار شخص محايد أو غير متحيز لدراسة أمر ما وتقديم تقرير أو إبداء رأي بشأنه أو إصدار حكم بصدده. ولكن الأمم المتحدة اختارت شخصا معروفا بهجماته الخبيثة على السلطة القضائية في ماليزيا ليقدّم تقريرا عنها. بعد ذلك، منحته الأمم المتحدة حصانة كاملة فيما يتصل بقوانين بلده دون الرجوع إلى ذلك البلد أو الحصول على موافقته. ويبدو أن هذه الحصانة تمتد فيما يتجاوز مهمته التي تتمثل في تقديم تقرير عن نتائج دراسته إلى الأمم المتحدة. فيجوز له نشر آرائه وتشويه سمعة الشعب الذي هو موضوع دراسته في أي مكان في العالم. أليست هناك أي حدود لحصانة مفوضي الأمم المتحدة أو مقرريها؟

يقال لنا دوما إن الحكومات يجب ألا تتدخل في شؤون السلطة القضائية. ومع ذلك فإن المطلوب في هذه الحالة أن تصدر الحكومة تعليماتها إلى السلطة القضائية بألا تتخذ أي إجراء ضد مفوض الأمم المتحدة لانتهاكه قوانين ذلك البلد. إنني لا أوجه اللوم إلى الأمين العام على ذلك. فما أراه غير مقبول هو النظام الغريب والمبادئ غير المألوفة التي يسترشد بها في اختيار مفوضي الأمم المتحدة أو مقرريها. كما أنني لا أعتقد أنه من المناسب التلميح بالعواقب الوخيمة التي قد تعود على الأمة الماليزية إذا لم يفرج عن هذا الشخص وتوقف ملاحقته القضائية بسبب ما أبداه من احتقار وقذف في حق الآخرين. لا شك أن هناك خطأ ما في هذه الحالة يتعين على الأمم المتحدة أن تبحثه.

غير أن البلدان الصغيرة تفتقر إلى محفل عام تعرب فيه عن آرائها بحرية. فوسائل الإعلام الغربية تشوه كل شيء تقوله تلك الدول أو تفعله. ومرة أخرى، يتوقع منا أن توفر الحصانة للصحفيين الغربيين، فمن حقهم انتهاك قوانيننا، ولكن لا يجوز اتخاذ أي إجراءات قانونية ضد هم. وأود أن أوضح في هذا السياق أنه لا أحد فوق القانون في ماليزيا، بما في ذلك الملك نفسه والسلطين الذين يحتفظون بألقابهم الموروثة.

هذا إذن هو التصور السائد في الربع الأخيرة من القرن العشرين. ونحن سنحمل معنا هذا الإرث إلى القرن الحادي والعشرين والألفية الجديدة. إن القرن الحادي والعشرين لا يبدو واعدًا جدا بالنسبة للفقراء والضعفاء أو للثمنور العمالقة الطموحة في آسيا. فسيستمر طبخ كل

وبنهاية المجابهة بين الشرق والغرب، زادت الصراعات بدلا من أن تقل. فالمشكلة الفلسطينية

ما زالت لم تحسم، والجزءات ضد العراق مستمرة وكذلك قصفها، والجزءات ضد ليبيا مستمرة أيضا؛ وتستمر أيضا الصراعات الناجمة عن انهيار الاتحاد السوفياتي، وإثارة الاضطرابات والثورات أو ما يقرب من الثورات بالتأييد العلني للعصيان المسلح. لقد كان الشيوعيون من قبل هم الذين يثيرون التمرد في كل مكان، بما في ذلك في ماليزيا. أما الآن فالديمقراطيون الأحرار هم الذين يفعلون نفس الشيء، وبنفس الطريقة، بما في ذلك توريد الأسلحة. وسواء كان العصيان من عمل الشيوعيين أو الديمقراطيين الأحرار، فإن معاناة الشعوب لا تنقص قيد أنملة.

وتبدو الأمم المتحدة ولا حول لها ولا قوة. بل إنه كثيرا ما يتم الالتفاف حولها من جانب الكبار والأقوياء. وتقرر الآن تجمعات الدول القوية، أو حتى دولة واحدة بمفردها فيما يبدو، متى تتدخل في بلدنا ومتى تخرج منه. وفي الوقت الذي ترغب فيه هذه الدول أن تمارس سلطتها، فإنها لا تبدي أي استعداد لدفع الثمن. وتسيّر الحروب من بعد، باستخدام التكنولوجيا المتطورة. مثل ما يسمى بالقصف المركز بدقة بغية تلافى مشهد أكياس جثث القتلى المحمولين إلى الوطن. وكثيرا ما يؤدي عدم الاستعداد لمواجهة العدو إلى قتل الأبرياء وتدمير أهداف خاطئة دون ضرورة لذلك.

ومما يؤسف له أنه لا ينبغي أن يتوقع أحد حدوث أي تغيير طالما أن الأمم المتحدة تنتمي إلى البلدان الخمسة الدائمة العضوية في مجلس الأمن. وسيواصل هيكل الأمم المتحدة التعبير عن النصر المجيد الذي أحرزته تلك الدول قبل خمسين عاما. وبالنسبة للبلدان الصغيرة، سيسمح لها بممارسة إلقاء الكلمات السنوية والكلمات التي تلقى في شتى المناسبات الاحتفالية. ومن حين لآخر تحصل بعض هذه البلدان على عضوية مجلس الأمن. غير أنه على الرغم من أن ثلاثة على الأقل من الدول الخمسة دائمة العضوية في مجلس الأمن تنادي بصخب بالديمقراطية، فإنه لن تكون هناك أي ديمقراطية في الأمم المتحدة. وتتمثل الحسنة الوحيدة التي تشفع للأمم المتحدة في الوكالات و عملها الجيد.

المبرر وغير المبرر، نأمل في أن يتحمل الآخرون أيضا نقدنا الموجه إليهم. ولن يكون لحرية التعبير معنى إذا كان النقد لا يوجه إلا للفقراء والضعفاء وليس إلى الأغنياء والأقوياء مطلقا. ونحن بنقدنا للآخرين إنما نمارس فقط حقنا في حرية التعبير.

إننا لسنا مفتونين بإمكانيات التقدم التي نتوقعها للقرن الجديد. ولكنني أستطيع أن أطمئن الجمعية العامة إلى أننا سنكون أمة مسؤولة، صديقة لجميع من يصادقوننا ولن نضمر أية نوايا سيئة تجاه أي أحد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر دولة رئيس وزراء ماليزيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد مهاتير محمد، رئيس وزراء ماليزيا، من المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية أستراليا، معالي الأونرابل ألكسندر داوونر.

السيد داوونر (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بأن استهل كلمتي بإضافة تهانتي إلى التهاني التي تقدم بها زملائي على انتخابكم، سيدي رئيسا للجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين. وأنت لست غريبا على هذه القاعة - فقد كنت هنا في أول الأمر كمراقب وأخيرا كممثل لبلدك. وإنك لتأتي بثروة من الخبرة إلى منصبك، ونحن مسرورون لأن نرى ناميبيا تتولى دورين قياديين في الجمعية العامة ومجلس الأمن معا.

وقبل أن انتقل إلى المضمون الرئيسي لملاحظاتي اليوم، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأذكر أمرين

أولا، أرحب بالأعضاء الثلاثة الجدد في الأمم المتحدة: تونغا وكيريباس وناورو. وبما أنني عملت عن كثر مع هذه البلدان الثلاثة في إطار جماعتنا من دول آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، فإنه مما يسرني بوجه خاص، بوصفي وزيرا لخارجية أستراليا، أن أجد الفرصة الآن ليمتد ذلك التعاون إلى هذه الأسرة الدولية الأوسع.

والأمر الثاني هو أمر شغل اهتمام الشعب الأسترالي بأسره في وقت سابق من هذه السنة: وهو مصير اثنين من العاملين بمنظمة "كير" الأسترالية، ستيف برات وبيتر

شيء في الغرب. وكما أن الشيوعية والاشتراكية أتيا من الغرب، فإن الغرب أيضا هو مصدر الديمقراطية التحررية. والعولمة، والعالم بلا حدود، ورفع القيود والتدفقات الحرة غير المقيدة لرأس المال، وهروب رأس المال إلى الجهات ذات النوعية الأفضل، وانضباط الحكومات من جانب السوق وتجار العمل، ومجموعة كبيرة من الأفكار الأخرى. فكل ما يأتي من الغرب يكون عالميا. أما القيم والثقافات الأخرى فغير ضرورية ولا داعي لها. وإذا بقيت فسيحدث تصادم بين الحضارات. ولتلافي حدوث هذا التصادم ينبغي أن تكون هناك حضارة واحدة في العالم. وكل شيء يجب أن يوحد طبقا لأفضل الممارسات الغربية. ولا يجوز أن تتغير هذه الممارسات إلا إذا تغير الغرب. وعلى ذلك فإن العالم المعولم سيكون موحدا تماما. فالتنوع أصبح معادلا للتصلب وينبغي لذلك القضاء عليه.

لقد مرت ماليزيا مؤخرا بتجربة مؤلمة جدا. فضي غضون بضعة أسابيع، دمرت خلاصة عمل مضم استمر ٤٢ سنة لتنمية ذلك البلد، خصوصا العمل الإيجابي للحد من العداوة بين مختلف الأعراق في ماليزيا.

وقد استحدثنا صيغتنا الخاصة للإنعاش. وبفضل الله تمكنا من تحقيق نقلة كبيرة ونحن على طريق الإنعاش. ولكن تمارس علينا ضغوط كي نتخلى عن التحكم في عملتنا. ونحن لا نفهم السبب وراء ذلك. فقد عادت هذه السياسة بالعديد من الفوائد. ولم تلحق ضررا بأي أحد سوى بضعة آلاف من مضاربي العملة الأثرياء. والأجانب الذين يقومون بأعمال تجارية حقيقية في بلدنا حققوا أرباحا مما يسمى بالضوابط. ولكننا لا نزال نتعرض للضغوط لكي نعمل وفق نظام مالي دولي مكثن عديمي الضمير من تدمير ثروات العديد من الأمم.

ولم تجر أي محاولة جادة لتغيير النظام المالي الدولي. وليس هناك حتى الآن سوى كلام عن النوايا. ولكن التهديد بعدم الاستقرار المالي والاقتصادي والسياسي لا يزال قائما.

ولا تود ماليزيا سوى السماح لها بأن تدير الأمور بطريقتها الخاصة، ولمصالح شعبه. ونحن لن نضرب بالآخرين. ولا ندير ظهرنا للعالم. وقد ظللنا دائما نتعاون مع بقية العالم، ولا سيما مع الأمم المتحدة. وسنظل نقوم بقسطنا من أجل السلام في العالم. ولكننا مثلما نقبل النقد

الحقيقة يمثل الإصلاح مفتاحا لكل وظيفة مفردة من وظائف هذه المنظمة، لأننا بدونها لا يمكن أن نأمل في إعداد الأمم المتحدة لمواجهة متطلبات بيئتنا الدولية المستمرة التغير. يجب على الأمم المتحدة أن تتغير وتتكيف، وإلا فإن أهميتها ستتوارى بالتدريج.

وأنتقل الآن إلى مسألة مستقبل تيمور الشرقية. لم يمض حتى الآن سوى ما يربو على الأسبوع بقليل منذ بدأت العناصر الأولى للقوة الدولية في تيمور الشرقية تصل إلى ديلي لتبدأ في تنفيذ المهمة التي حددت لها بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٦٤ (١٩٩٩) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ لاستعادة السلم والأمن في تيمور الشرقية، وحماية ودعم بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية في تنفيذ مهامها، وتيسير برامج المساعدة الإنسانية في إطار قدرات القوة.

ويسرني أن أنقل إليكم أن نشر القوة الدولية في تيمور الشرقية قد كان سلسا وسلميا، وأن عناصر القوة تنتشر الآن في إقليم تيمور الشرقية. وقد شرعت في العمل الحيوي المتمثل في استعادة السلام للجزيرة المنكوبة، وتقديم المساعدة في تهيئة المناخ الصحيح لتقديم الغذاء والمأوى والمساعدة الطبية التي يحتاجها سكان تيمور الشرقية حاجة ماسة. وهذا هو آخر الفصول في ارتباط الأمم المتحدة بتيمور الشرقية، وهو ارتباط استمر لأكثر من ربع قرن. إن العملية التي أتت بنا إلى هنا كانت عملية طويلة وصعبة، ولكننا في النهاية ربما نقرب من التوصل إلى حل سلمي للمأساة التي أحاطت بسكان تيمور الشرقية زمنا طويلا.

إن وصولنا إلى هذه المرحلة يعود الفضل فيه بقدر كبير إلى الرئيس حبيبي رئيس إندونيسيا. فالرئيس حبيبي هو الذي قاد بلده في طريق الديمقراطية بعد تنحي الرئيس السابق سوهارتو. وتحت قيادة الرئيس حبيبي أجرت إندونيسيا أول انتخابات ديمقراطية لها خلال أكثر من أربعة عقود، وهي تنتظر الآن انتخاب رئيسها المقبل. والرئيس حبيبي هو الذي قرر السماح لشعب تيمور الشرقية أن يختار بين الحكم الذاتي الموسع في إطار إندونيسيا والاستقلال. وقد كانت تلك قرارات هامة للغاية - وهي قرارات تعكس الخطوات الكبرى التي خطاها المجتمع الإندونيسي في شهور قليلة فقط. وأستراليا وقفت إلى جانب الشعب الإندونيسي عندما بدأ انتقاله نحو الديمقراطية، وستظل تفعل ذلك في السنوات المقبلة.

والاس، اللذين سجنتهما جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وبفضل دعم المجتمع الدولي إلى حد كبير، أطلق سراح ستيف وبيتر من السجن في ١ أيلول/سبتمبر. والجهود التي بذلها الأمين العام كوفي عنان، والمفوض السامي لشؤون اللاجئين، السيدة أوغاتا، والمفوض السامي لحقوق الإنسان، السيدة روبنسون، والجهود المتواصلة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، لا تقدر بثمن في التوصل إلى إطلاق سراح الرجلين.

وأود أيضا أن أتوجه بالشكر إلى الرئيس أهتيساري رئيس فنلندا، وللحكومة اليونانية، ونيلسون مانديلا، والبابا يوحنا بولس الثاني والعديد من الأفراد الآخرين الذين قدموا بسخاء دعمهم لهذه القضية. وتعاون المجتمع الدولي في هذه القضية يدل على الالتزام القوي المشترك بيننا لحماية موظفينا في المجال الإنساني من الاضطهاد، ولضمان قدرتهم على أداء عملهم المهم بسلامة. وستظل أستراليا تدعم الجهود الدولية لإطلاق سراح برانكو بيلين وهو مواطن يوغوسلافي وموظف تابع لمنظمة كير الأسترالية، لا يزال يقضي عقوبة بأحد السجون اليوغوسلافية.

إنك، سيدي الرئيس، تتولى مسؤولياتك، في وقت من أكثر الأوقات يمنا، إذ تدخل أمم العالم ألفية جديدة. وإذ هي تفعل ذلك، من المستصوب أن نتأمل في ماضي الأمم المتحدة ومستقبلها، وما أنجزته وما لم يتحقق من المهام. وبالطبع فإن الجوانب المختلفة لهذا الموضوع متعددة ومتنوعة مثل عمليات الأمم المتحدة نفسها، التي تطورت من عملية متواضعة في الأيام الأولى بعد الحرب العالمية الثانية لتصبح منظمة تمس كل وجه من وجوه الوجود الإنساني تقريبا.

وأود اليوم أن أركز على موضوعين اثنين. وأولهما ربما يكون أكثر المهام أساسية أمام هذه المنظمة: وهو حفظ السلام والأمن العالميين من خلال التدخل الإنساني. وهذا موضوع ظل محور تفكيري شخصيا، وخاصة عبر الأسابيع الأخيرة بسبب الدور الذي اضطلعت به أستراليا في تسوية الصراع في تيمور الشرقية. وأعتقد أن أنشطة الأمم المتحدة في ذلك الإقليم تعطي نموذجا لنوع العمل الذي يمكن أن يضيف قيمة لعمل هذه المنظمة.

والموضوع الآخر - إصلاح الأمم المتحدة - يبدو للوهلة الأولى موضوعا غير مثير نوعا ما. ولكن، في

وفي الأيام الحزينة التالية لها يستحق عاطر الشفاء. فقد أدوا واجبه بصورة رائعة وهم عزل من السلاح وفي جو متوتر ومشحون عاطفيا. وعلى وجه التحديد قام عنصر الاتصال العسكري والشرطة المدنية في البعثة برئاسة اللواء رزاق حيدر من بنغلاديش والمفوض آلان ميلز من استراليا بدورين شديدي الأهمية باعتبارهما حلقة الوصل بين البعثة والسلطات العسكرية والشرطية الاندونيسية.

وقد اضطلعت البعثة بأعمالها بينما الخطر الشديد يهدد الموظفين المشاركين في أعمالها، ومما يؤسف له أن عدة موظفين معينين محليا قد بذلوا أرواحهم ثمنا للتفاني في عملهم. وهذه الحقيقة تذكرنا على نحو صارخ بالتكلفة البشرية الكبرى التي تقترب غالبا بعمليات الأمم المتحدة، وتذكرنا جميعا بالحاجة إلى جعل أمن موظفي الأمم المتحدة وسلامتهم الشخصية واحدا من أكثر أولوياتنا إلحاحا. ولا بد للأمم المتحدة أن تعتمد على موظفيها كي تنفذ ولايتها المختلفة. ويجب معاملة أي تهديد لشخص موظف الأمم المتحدة بوصفه تهديدا للأمم المتحدة ذاتها.

ومن المؤسف أن اندلاع العنف في تيمور الشرقية بعد الاقتراع في ٣٠ آب/أغسطس لم يطل موظفي الأمم المتحدة وخدمهم، بل طال أيضا فئات بل وربما آلافا من أهالي تيمور الشرقية. وقد شهد العالم أبشع صور القسوة تلحق بسكان الجزيرة على أيدي أناس غير راغبين في قبول نتيجة التصويت. ومرة أخرى يعود الفضل الكبير إلى الرئيس حبيبي، الذي التمس المساعدة العسكرية عن طريق مجلس الأمن. واستجابة لذلك، أصدر مجلس الأمن قرارا قويا منح ولاية إيجابية لعمليات حفظ السلام، ولاية تكفل تنفيذ إرادة شعب تيمور الشرقية، حسبما عبّر عنها في تصويت الثلاثين من آب/أغسطس.

وقد سررنا غاية السرور في استراليا من الاستجابة الدولية للدعوة إلى تقديم قوات عسكرية تشكل القوة الدولية في تيمور الشرقية ثم قوة حفظ السلام التي خلفتها. وكما ذكرت، بدأت القوات الدولية بقيادة اللواء بيتر كوسغروف في استعادة النظام في تيمور الشرقية. وهناك حاليا نحو ٣٢٠٠ فرد في الميدان جاءوا من بلدان مختلفة، وهناك تمثيل قوي في هذه القوة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ التي ننتمي إليها. وضخامة عدد البلدان المشتركة في القوة واتساع نطاق تمثيلها الجغرافي،

وبصرف النظر عن المشكلات التي تكتنف عملية الانتقال في تيمور الشرقية، يعود الفضل بالكامل إلى الرئيس حبيبي وحكومته في بدء تلك العملية فعليا، وأود أن أخص بالذكر أيضا الدور الذي أداه السيد كوفي عنان الأمين العام فيما يختص بالبحث عن حل سلمي لمسألة مركز تيمور الشرقية.

كما يرجع الفضل في إبرام الاتفاق الثلاثي المعقود بين إندونيسيا والبرتغال والأمم المتحدة، في ١٥ أيار/مايو من هذه السنة، إلى العمل الشاق الدؤوب المبذول من قبل الأمين العام الذي ساعد على توجيه الأطراف إلى تسوية نصت على إجراء اقتراع منظم وجدير بالثقة فيما يختص بمستقبل تيمور الشرقية. وبعمله هذا، حافظ على التقليد المشرف الذي أسلافه في منصب الأمين العام، الذين عملوا منذ سنة ١٩٨٣ بالتعاون مع البرتغال وإندونيسيا سعيا إلى حل عادل شامل للصعوبات التي تواجهها المنطقة.

ولعلي أكون مقصرا إذا لم أذكر العمل الباهر المتحقق قبل وبعد إبرام الاتفاق على أيدي السفير جمشيد ماركر، الممثل الشخصي للأمين العام، ونائبه فرانسيس فيندرل. ولقد كان عمل هذين الرجلين عنصرا حاسما في تتويج المفاوضات بالنجاح وإجراء الاقتراع في تيمور الشرقية.

وبطبيعة الحال فإن إبرام الاتفاق الثلاثي كان مجرد بداية لعملية تتيج لأهالي تيمور الشرقية بتقرير مصيرهم. وعندما أنشأ مجلس الأمن في ١١ حزيران/يونيه بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، بدأ العمل الفعلي المتمثل في إجراء المشاورة الشعبية، وتحت قيادة أيان مارتن، بدأت البعثة المهمة الصعبة المتسمة أحيانا بالخطورة والمتمثلة في تنظيم عملية التصويت في حدود ١٢ أسبوعا، وهي فترة قصيرة. وبفضل ما أبداه أيان مارتن وفريقه من حماس ومثابرة، تحققت تلك المهمة وأسفرت عن نتائج لم يكن أحد يتصورها أبدا. إذ أن تمكن أكثر من ٤٥٠٠٠٠ شخص من التسجيل لأغراض التصويت، وتصويت ٩٨,٦ في المائة منهم فعليا يعتبر بمثابة إشادة باهرة لشجاعة شعب تيمور الشرقية وتعطشه إلى الديمقراطية.

إلا أنهما يمثلان أيضا إشارة بفعالية البعثة وموظفيها ونموذجا طيبا للطريقة التي بفضلها يمكن للأمم المتحدة أن تصبح فعالة في حالات الصراع والانتقال. وما أنجزه موظفو بعثة الأمم المتحدة في الأيام السابقة عن الاقتراع

تتعدد بلا حل طوال ربع قرن. وقد أتاحت الأمم المتحدة الهيكل الأساسي الذي سمح بالتعبير عن إرادة شعب تيمور الشرقية تعبيراً حراً نزيهاً. وعندما تعذرت السيطرة على الحالة الأمنية، سهلت إنشاء قوة دولية تعيد عملية الانتقال إلى مسارها وتنهى الانتهاكات الجسيمة الماسة بحقوق الإنسان.

ولقد تأثرت غاية التأثر بالأصداء التاريخية العميقة لهذه العملية، لأنه عندما أنشئت الأمم المتحدة في نهاية الحرب العالمية الثانية، كان من الأسباب الجوهرية لإنشائها كمنظمة العمل على حل المشكلات الدولية حلاً موضوعياً محايداً بمنأى عما كان موجوداً من قبل من دوائر انتقام يتحقق باللجوء إلى العدوان. فقد كان من المتعين نبذ الأسلوب العتيق المتمثل في اللجوء إلى القوة المسلحة والفكرة القائلة بأن القوة هي الحق، وليتعاون مجتمع الأمم، بدلاً من ذلك، على تسوية المنازعات الدولية وحل المشكلات العالمية. وقد كان العالم بعد أن حقق النصر على النازية، مصمماً على ألا تسود الشرور المماثلة بعد ذلك أبداً.

ولقد شهدنا في مناسبات عديدة على مدى السنوات الخمسين الماضية أن الممارسة كانت بمعزل عن المثل العليا. ولكننا نرى الآن في أحيان كثيرة أن تلك العملية تتحقق بنجاح، وإنني أعتقد أن الكثير من عناصر عمل الأمم المتحدة في تيمور الشرقية يقف شاهداً على ذلك. وبطبيعة الحال فإن هذا لا يعني أن العملية لا يمكن تحسينها؛ بل إن هذا ممكن بطبيعة الحال. ولكن إذا أمكننا أن نحدد ونعزز العناصر الإيجابية في تجربتنا في تيمور الشرقية، فإنني أعتقد أنه لن يكون بوسعنا مجرد تحسين حالة شعب ذلك الإقليم، بل قد يكون بوسعنا أيضاً فض أزمات دولية أخرى في المستقبل بطريقة أسرع وأشمل.

ونحن أيضاً بحاجة إلى استخلاص الدروس من الجوانب السلبية في أحداث تيمور الشرقية. فمن خلال جهودنا هناك، أظهرنا ما يمكن للأمم المتحدة أن تفعله بشكل طيب. وعلينا أن نعزز تلك الفعالية ونسعى جاهدين إلى منظمة أكثر أهمية للسلام والأمن العالميين في الألفية المقبلة.

وأعود الآن إلى جانب آخر من جوانب زيادة الفعالية، ألا وهو إصلاح الأمم المتحدة. وقد وصف الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره الأخير يتعلق بالأعمال التحضيرية

شاهدان على اتساع نطاق التصميم الدولي على حدوث انتقال سلمي منظم فيما يختص بمركز تيمور الشرقية.

كما يسرني كل السرور أن أفراد البعثة قد عادوا الآن إلى الجزيرة، وسيتمكنون من مواصلة عملهم الهام.

وعند مناقشة أنشطة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، أرى لزاماً علي أيضاً أن أذكر العمل الإنساني الذي تؤديه وكالات الأمم المتحدة. وقد سافرت السيدة ساداكو أوغاتا، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، إلى تيمور الغربية لتدرس محنة لاجئي تيمور الشرقية في ذلك الإقليم، وتؤيد استراتيجيات جهود المفوض السامي كل التأييد.

كما تعتبر استراليا منطلقاً لعمليات المساعدة الإنسانية التي تضطلع بها وكالات مثل برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. وتقضي الخطط ببذل جهود غوثية إضافية من قبل منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. وقد تعهدت استراليا فعلاً بتقديم ٧ ملايين دولار للجهود الإنسانية التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة ومنظمات أخرى.

كما تسعى الأمم المتحدة إلى معالجة انتهاكات حقوق الإنسان التي شاعت في تيمور الشرقية. فقد دعا قرار مجلس الأمن ١٢٦٤ (١٩٩٩) إلى تقديم المسؤولين عن العنف في تيمور الشرقية إلى العدالة. وتؤيد استراليا جهود الحكومة الإندونيسية والأمم المتحدة الرامية لمحاسبة المسؤولين عن أعمال العنف الأخيرة التي لحقت بشعب تيمور الشرقية، وستقدم كل المساعدة المناسبة في هذا الصدد.

وبصورة أعم، هناك الآن حاجة ملحة إلى التحرك في أقرب وقت ممكن إلى المرحلة الثالثة من خطة الأمم المتحدة لتيمور الشرقية. وهذا سوف يقتضي من جميع الأطراف، ومن إندونيسيا والبرتغال بصفة أخص، أن تعمل في تعاون وثيق مع الأمانة العامة. وستفعل استراليا كل ما بوسعها للمساعدة على تحقيق هذه العملية، التي ستسري الأساس لتحقيق الانتقال فيما يختص بمركز الإقليم.

وقد أظهرت الأمم المتحدة في أنشطتها المضطلع بها في تيمور الشرقية بعض أوجه قوتها الأساسية كمنظمة. فهي تساعد على تحقيق حل مشكلة دولية ظلت

أن تبدي التزامها بالمنظمة بأن تسدد اشتراكاتها في موعدها وبالكامل.

وإصلاح الأمم المتحدة يعني بناء منظمة أقوى وأكثر فعالية يمكنها الوفاء بالتزاماتها إزاء شعوب العالم. وهو يعني تقليل الهدر وزيادة الأنشطة العملية. ويعني تطوير منظمة معدة لمواجهة أي تحديات قد يأتي بها القرن الجديد. وفي النهاية، فهو يعني إنشاء أمم متحدة يمكنها الحفاظ على أهميتها حيثما يعجز الكثير من المؤسسات الوطنية والدولية وي طرح جانبا ويفوت أوانه بفعل التغيير السريع الخطوات.

وأود أن أختتم ملاحظاتي ببناء إلى الأمم المتحدة أن تركز على الاستفادة من نواحي القوة فيها. ولقد أشرت إلى ضرورة التقيد ببرنامج إصلاح دقيق وأساسي لأن ذلك شرط أساسي لاستمرار فعالية المنظمة. ولكنني أشرت أيضا إلى عمل الأمم المتحدة في تيمور الشرقية كمثال على كيفية أن المنظمة تستطيع، وقد استطاعت فعلا أن يكون لها أثر حاسم في حل مشاكل السياسة الخارجية والإنسانية المعقدة والتي تشكل تحديا. فالأمم المتحدة تمكنت من إدارة اقتراع في ظروف كان يظن كثير من المراقبين فيها أن المهمة مستحيلة، ولكنها تمكنت أيضا من تقرير وضع قوة لحفظ السلام حينما انهار القانون والنظام. وأحبط عمل الذين كانوا يتمنون إبادة مجتمع بأكمله.

هذه هي مظاهر قوة هائلة. ولكن يلزم أن نستطيع تعزيزها لتكون الأمم المتحدة منظمة أكثر فعالية. فعلينا مثلا أن نكون قادرين على كفاءة قدرة الأمم المتحدة على التدخل السريع حينما يهدد الترددي السريع في الأوضاع أما بأكملها. وقد كان هذا هو الدرس المستفاد من رواندا. ولقد صدمتني تعليقات الأمين العام على هذا الموضوع حينما تحدث أمام الجمعية العامة في الأسبوع الماضي. ويبدو من بيان الأمين العام أن الظروف الدولية المتغيرة - بما في ذلك انتشار نزعات الحقوق الفردية وفكرة أن المجتمع الدولي مسؤول عن الاستجابة بفعالية للآزمات الإنسانية - تمثل تحديا للأفكار التقليدية المتعلقة بالسيادة الوطنية. فلا بد من أن تركز الأمم المتحدة على هذه التحديات وأن تبدأ في عملية تحديد متى وكيف تتصرف المنظمة في مواجهة الآزمات الإنسانية.

لجمعية الألفية ومؤتمر قمة الألفية، بأنها مؤسسة فريدة من نوعها. وليس بوسع أحد أن يختلف مع الرأي القائل بأن إسهام الأمم المتحدة في السعي إلى السلام والأمن والتقدم الاقتصادي والاجتماعي للشعوب كافة وتعزيز حقوق الإنسان على مدى الخمسين سنة الأخيرة أو نحوها لم يكن عظيم القيمة فحسب بل كان أمرا فريدا حقا في تاريخ العالم.

بيد أن القرن الحادي والعشرين سيجمل معه تحديات جديدة وأرجو أن يحمل فرصا جديدة.

وقد بدأت هذه المنظمة، تحت إدارة كوفي عنان، الخطوات الهامة والضرورية لإعداد نفسها لمواجهة هذه التحديات من خلال الإصلاح الحقيقي للتنظيم والإدارة. وقد شمل هذا تغييرات مباشرة بالخير في الممارسات المالية وشؤون الموظفين، ووفورات كبيرة وتحسين في التنسيق بين هيئات الأمم المتحدة، وترشيد هام في هياكل الأمانة العامة وزيادة في كفاءة استخدام التكنولوجيا. وهذه الإصلاحات تجعل الأمم المتحدة أكثر كفاءة وتحقق وفورات حقيقية لصالح المنظمة. ومن الممكن حينئذ استخدام هذه الوفورات في برامج أخرى تفيده جميع الدول الأعضاء ولكن تضيف بصفة خاصة الدول النامية الأعضاء في الأمم المتحدة.

والتحدي الذي يواجهه الأمم المتحدة - ولنقر جميعا بأنه يواجه دولها الأعضاء - هو كفاءة إدامة هذا الزخم والسير به قدما. ولقد قال رئيس وزراء استراليا سابق هو السير روبرت منزييس، قبل أكثر من ٤٠ عاما إننا "حين نتكلم عن الأمم المتحدة ينبغي أن نتذكر ما هي في الواقع، وألا نجري وراء الأحلام بما نحب أن تكون عليه في عالم من نوع آخر".

فعلينا أن نتقبل أن الأمم المتحدة موجودة في عالم حقيقي، وأن نكون واقعيين بالنسبة لما يمكنها أن تحقق. وعلينا أن نكفل أن تعكس هياكل المنظمة وعملياتها بصورة أفضل واقع القرن الحادي والعشرين. فنحن بحاجة إلى مجلس أمن موسع وأكثر تمثيلا وشفافية، وإلى نظام انتخاب للمجموعات الإقليمية يعكس واقع اليوم الجغرافي السياسي والاقتصادي، لا واقع أوائل الستينات من هذا القرن. وإذا أردنا إنجاز إصلاحات حقيقية في هذه المواضيع وغيرها، يجب على الدول الأعضاء أن تعمل معا بطريقة مستمرة وتعاونية. ويجب عليها أيضا

وصحيح ونحن إذ نقترّب من نهاية هذا القرن أن الأمم المتحدة لم ترق إلى تحقيق كل آمال مؤسسيها. ولكن يظل الأمل الكبير في المنظمة قائماً. فاستجابة الأمم المتحدة للتطورات في تيمور الشرقية بينت ما يمكن لنوع العمل الإيجابي من جانب هذه المنظمة أن ينجزه. ونحن نعرف الأعمال العظيمة التي يمكن لهذه الهيئة أن تنجزها. فلنحاول جميعاً أن نبني على هذه الإنجازات حتى يمكن أن نقيم منظمة يمكنها أن تتصدى بالفعل لأكثر المشاكل إلحاحاً في المجتمع الدولي. نحن نستطيع أن نبني أمماً متحدة نشيطة وعملية لتلبية تطلعات أممها الأعضاء وكذلك الاحتياجات المشروعة للإنسانية جمعاء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لنائب رئيس الوزراء ووزير خارجية إسرائيل، معالي السيد ديفيد ليفي.

السيد ليفي (إسرائيل) (تكلم بالعبرية، وقدم الوفد ناصاً بالانكليزية): إن الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة تعقد في وقت عبور البشرية إلى الألفية القادمة. وتبرز الدورة كحلقة وصل في السلسلة الطويلة من الأحداث المضطربة التي تعيد تشكيل خريطة أسرة الأمم.

وولدت الأمم المتحدة في أعقاب الدمار والخراب اللذين أنزلتهما الحرب العالمية الثانية، وهي من أكثر الحروب التي عرفها الإنسان مرارة وفتكا ووحشية. وانحدر النظام النازي إلى هوة الشر كان أشبه بالكسوف الذي لف المدنية وسيظل يذكره التاريخ بوصفه كابوساً صنع فيه الإنسان الشيطان الذي نشر الخراب والدمار والإرهاب والفناء في العالم. والموقف الذي اتخذته قوات الحلفاء حيال الوحش النازي، وإنشاء الأمم المتحدة في نيسان/أبريل ١٩٤٥، عشية هزيمة قوات الدمار، كان عملاً آذناً بعودة الإنسانية إلى رشدها، لإنقاذ مستقبل البشرية.

وفي هذا الشهر الذي يصادف مرور ٦٠ عاماً على اندلاع أكثر الحروب هولاً، نزداد قوة أكثر من أي وقت مضى بالشعور بالأمل والثقة بالحاجة الماسة إلى الأمم المتحدة وأنشطتها في أنحاء العالم. فمختلف وكالات الأمم المتحدة تعمل على تعزيز الصحة في العالم وترعى المرضى؛ وتمد المحتاجين بالطعام والغذاء؛ وتقيم الجسور بين الثقافات؛ وتنهض بالتعليم وتقهر الجهل؛ وتبعث الأمل في حياة اللاجئين والمشردين؛ وتساعد ضحايا الكوارث، سواء كانت كوارث طبيعية أو من صنع الإنسان.

وربما كان من الأقوال القديمة المعتادة أن العالم يزداد صغراً بصورة دائمة ولكن الصحيح أنه لا يتغير. فلربما أمكن الصبح عن أمم العالم فيما مضى لو أنها تصرفت ببطء في مواجهة أزمة إنسانية. فحكايات الأعمال القتالية والمجاعات والكوارث الطبيعية كانت تحتاج إلى أسابيع أو شهور للتسرب من مناطق المعمورة الأكثر وعورة. أما اليوم فالأرجح أن تظهر هذه الحكايات نفسها على شاشات التلفزيون خلال ساعات بل ربما دقائق.

وأمام هذه الأدلة الدامغة ستضطر الحكومات إلى اتخاذ الإجراءات. ومن تقاوم منها سوف تجبر على مواجهة جمهور محلي ودولي لديه ما لديها من المعلومات. وهذا هو نوع البيئة التي سيتعين على الأمم المتحدة أن تعمل فيها بشكل متزايد، حيث سترى نتائج السلبية على الفور، وتعرض نتائج الفشل إلى تمحيص لحظي بالغ التدقيق.

ويساور البعض قلق إزاء التدخل في السيادة الوطنية، وواضح أن ذلك القلق مهم ومشروع. وسيقول آخرون إن المبدأ الأهم هو التضامن البشري الطبيعي. ولكن أياً كان الرأي الصائب فهذه البيئة هي واقع علينا الآن أن نواجهه أحببنا ذلك أو كرهننا. وعندما نجتمع كلنا هنا في نيويورك في كل عام يكون من السهل أن ننشغل بالأعمال اليومية للأمم المتحدة، في القرارات واجتماعات اللجان وجلسات الإحاطة والمؤتمرات.

ولكن، كم من مرة نتوقف ونذكر أنفسنا بالمقاصد التي من أجلها نجتمع؟ إننا لو رغبتنا فعلاً في التقيد بالميثاق، ولو أردنا حقيقة صون السلم والأمن الدوليين، والمساعدة على تنمية قوانا الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز احترام حقوق الإنسان والإصلاحات الأساسية فإننا نستطيع بالتأكيد أن نبدأ بالتمسك بأهم الحقوق جميعاً، وذلك هو الحق في الحياة.

وأمام أعمال الإبادة أو انتهاكات حقوق الإنسان بصورة بشعة، يجب على أمم العالم أن تتحرك. إنني واقعي تماماً حين يتعلق الأمر بالسياسة الخارجية ولكنني أيضاً أؤمن إيماناً راسخاً بقيمه المثالية. فقبل خمسين عاماً أنشأ أسلافنا الأمم المتحدة على أمل وطيء في أن يقيم نظام عالمي جديد يحل محل النظام القديم وتعم روح العمل الدولي التعاوني التي يمكن أن تتلافى المنافسة والعدوان اللذين سببا حربين عالميتين.

وفي منطقتنا أيضا، وأوقدت من جديد شعلة الأمل. ونحن الآن نعيش وسط عملية سياسية، وهدفها التوصل إلى تحقيق سلام بين الدول والمصالحة بين الشعوب. وتصبو إسرائيل إلى التوصل إلى سلام شامل مع جيرانها، يكون سلام الوثام. ولن ترضى إسرائيل بمجرد سلام سياسي أو استراتيجي. وفي رأينا أن انتفاء الحرب ليس هو السلام الذي نصبو إلى تحقيقه.

واسمحوا لي أن أؤكد مرة أخرى بأن السلام يعني ثقافة السلام؛ والسلام يعني زوال التهديدات بالعنف، سواء كانت مضمرة أو قاطعة؛ والسلام يعني نهاية المقاطعة، وانتهاء الازدراء، وانتهاء التحريض والمواجهة. والسلام أيضا هو لغة السلام: أنه الطريقة التي يخاطب بها الزعماء شعوبهم، والطريقة التي يعلم بها المدرسون طلابهم والطريقة التي يكلّم بها زعماء الأديان أتباعهم.

وفي وقت تطل فيه برأسها شتى ألوان التطرف الديني وتقوض الحكمة الإنسانية والحرية الإنسانية، فإن من الضروري تعزيز الحوار بين الأديان وتقديم الأديان بأشكالها المستنيرة، التي تقدر التسامح والتعايش.

وفي الطريق إلى تحقيق السلام في منطقتنا، غالبا ما نجد أنفسنا في مواجهة وقائع متناقضة وفي موازاة العملية السياسية، يقوم شركاؤنا في التفاوض بشأن حرب سياسية مستمرة على إسرائيل في مختلف المحافل الدولية، بما في ذلك من على منصة هذه الجمعية. وهذه الثنائية لا تنسجم وعملية السلام ولا يمكن التسامح بشأنها، كما هو حال القرارات المتطرفة التي تتخذها جامعة الدول العربية ضد إسرائيل. وهذه القرارات لا تتماشى وروح السلام، كما عبرت عنها مذكرة شرم الشيخ.

لقد كنا نأمل ونتوقع مناخا مختلفا، من نوع المناخ الذي يكمل الزخم الذي ولدته الحكومة الجديدة في إسرائيل. ولقد أحزننا أن نشهد الأحداث التي تقوض جوهر السلام. وهذه الأحداث لا يمكن أن توصف إلا بأنها قرارات مناهضة للسلام.

فالدخول في عملية سلام من ناحية، وإصدار إعلانات وقرارات مناهضة لإسرائيل، من ناحية أخرى، يثير بعض القلق الشديد بشأن شركائنا في المفاوضات ومفهومهم للسلام. فهل هو سلام التطبيع الذي ينطوي على فتح الحدود، أو أنه مجرد اعتراف أولي مؤقت؟ فهل

فجنود قوات الأمم المتحدة هي الحفظة الحقيقيون للسلام في عصرنا. ويعمل في سلكها جنود من جميع أمم العالم. وفي بعض الأحيان يخاطرون بأرواحهم في مناطق يفتك بها الصراع والعنف في أنحاء العالم، سواء كانت الولاية التي أناطتها بهم الأمم المتحدة تتمثل في صنع السلام أو في كونهم مراقبين يعملون على حماية السلام، وهذه التمايزات مهما تكن أهميتها بالنسبة لصانعي السياسة العامة وصانعي العلاقات الدولية، لا معنى لها بالنسبة لفرادى جنود الأمم المتحدة، الذين أسندت إليهم مهام بعيدا عن أوطانهم، حيث يبعثون الأمل وينشرون الأمان في أماكن تعج بالمآسي والمعاناة والعنف.

فبعد قرون عديدة من العنف والحروب، والاستعباد والدمار باسم الايديولوجيات الإجرامية، وبعد عقود من "الحرب الباردة" والتحالفات القطبية للشرق والغرب، فإن الجنس البشري يخطو الآن خطوات كبيرة على طريق السلام والمصالحة. وأمام ناظرينا، ثمة عملية تكتنف العالم في طوقها، وتشير إلى ولادة أمل بالنسبة للبشرية. فالإنسانية تعتمد طريقا جديدا، أنه طريق النبي، الذي تنبأ قبل ٢٦٠٠ سنة بقدم اليوم الذي يطبعون فيه

"سيوفهم سكا ورماحهم مناجل. لا ترفع أمة على أمة سيفا ولا يتعلمون الحرب في ما بعد" (الكتاب المقدس، اشعيا ٢:٤)

وهذه النبوءة التي اعتمدها الأمم المتحدة كمصدر للأمل، وكرمز لانتصار الخير في البشر على الشر - ينبغي أن تكون اليوم وأكثر من أي وقت مضى منارة وطريقا لجميع الذين يعززون السلام في أنحاء العالم ولممثلهم الذين يجتمعون هنا اليوم.

لقد أصبح العالم أكثر انفتاحا. فشبكات السواتل والإنترنت والاتصالات السلكية واللاسلكية تختصر المسافات الجغرافية والثقافية. وتفككت التكتلات السياسية والايديولوجية التي كانت سائدة في الماضي، وسقطت جدران العداوات مع الطغاة والمستبدين الذين شيدها. وحلت محلها تكتلات جديدة، وبعضها لا يزال قيد التكوين حيث تسود التنمية والازدهار. وإنني أمل واؤمن بأن هذه التحولات المفيدة ستحدث أيضا في الشرق الأوسط.

حد سواء، بضمير مرتاح ونقول لهم بكل أمانة: لقد حاولنا كل شيء وبذلك كل ما في وسعنا. وأدعو قادة سوريا، في ضوء ما شهدناه معا، إلى أن يكفوا عن ترددهم. وقد حان الوقت للكلام. فالاجتماعات والمناقشات ليست تضحيات سياسية - إنها ضرورات أساسية.

ونحن نسير على درب السلام الشامل، نود أن نرى لبنان ينضم إلى معسكر صناع السلام. والحالة الشاذة التي نشأت على أرضه يجب أن تنتهي. فنحن لم يكن لدينا مطلقا وليس لدينا الآن مطالب في لبنان أو نزاعات معه. وشاغلنا الأوحده هو ضمان سلامة وأمن مواطنينا. ولا بد لي من أن أقول إن حكومة لبنان، للأسف، لم تقم منذ سنين عديدة بإنفاذ سيادتها على الجزء الجنوبي من لبنان وتنزع سلاح حزب الله. وأمل أن تتحسن تلك الحالة وأن يتسنى لإسرائيل، بموجب اتفاق ما، أن تغادر الجزء الجنوبي من لبنان.

ونحن نطمح إلى ذلك، أود رغم ذلك أن أشدد على أننا لن نظل على هذا المسار رهينة لموقف متصلب ومتحد. فنحن سنتخذ قراراتنا المستقلة، حسبما نراه مناسباً، بغية كفالة حمايتنا ومصالحنا الحيوية، آخذين جميع الخيارات بعين الاعتبار.

إن المصالحة بين إسرائيل وجاراتها يجب أن تبشر جميع شعوب المنطقة بإمكانية جني ثمار السلم. ولا يجب النظر إلى التطبيع بوصفه مبادرة من طرف واحد. فالتطبيع، بوصفه نتيجة طبيعية للتعايش السلمي، لا يفيد طرفاً بعينه. فهو لصالح جميع الدول في المنطقة.

ونأمل أن نجدد المسارات المتعددة الأطراف منذ هذه السنة. وثمة حاجة لإنشاء تعاون وثيق في المشاريع الإقليمية المتعددة الأطراف. فمنطقتنا لديها إمكانات هائلة. وبغية الاستفادة على النحو الكامل من هذه الإمكانيات، يجب أن ننشئ آلية للتعاون الحق بين دول المنطقة. ومن الواضح أن ذلك التعاون من شأنه أن يكون مفيداً لنا جميعاً في المنطقة.

إن مشكلة ندرة المياه في منطقتنا، التي ستسوء حتماً، قد تفرض طريقة حياة جديدة على سكان الشرق الأوسط في السنوات المقبلة. وتتوقع إسرائيل هذه المشكلة وتقوم بالاستعداد لها. ولكن في هذه الحالة، كما في غيرها من الحالات، فإن التعاون في المنطقة أمر أساسي وسيكون مفيداً للجميع.

ستتاح فرصة توسيع وتطوير علاقاتنا مع بلدان الخليج والمغرب، مثل المغرب وتونس وموريتانيا وقطر وعمان؟ وهل ستظل هذه العلاقات رهينة تقلب الأمزجة بعد مواجهة كل صعوبة في المفاوضات أو عند بروز أي خلاف؟ فاستمرار الشكوك بشأن هذه المسائل الأساسية لا يمكن التغاضي عنه في ضوء الثمن الباهظ الذي تدفعه إسرائيل والأخطار الجسيمة التي تعرض نفسها لها في هذه العملية.

فقبل ثلاثة أسابيع، في ٤ أيلول/سبتمبر، وقعت إسرائيل والسلطة الفلسطينية على مذكرة شرم الشيخ، وهي مذكرة تقيم لأول مرة صلة مباشرة سياسية ومفهومية وذات تسلسل زمني بين الاتفاقات المؤقتة واتفاق الوضع النهائي. وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، تجددت محادثات الوضع النهائي بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وإننا مصممون على التوصل إلى اتفاق إطاري يشكل أساساً لاتفاق الوضع النهائي بحلول شهر شباط/فبراير ٢٠٠٠، كما هو منصوص ومتفق عليه في مذكرة شرم الشيخ. وفي هذا الإطار سنختار المسائل وسنحدد جدول أعمال لاتفاق الوضع النهائي. والموضوعات التي سيتم تناولها معروفة، وكذلك وجهات النظر والمواقف المختلفة لكل طرف. ولا يمكن أن تحسم الاختلافات إلا عن طريق المفاوضات المباشرة. وفيما يتعلق بالوضع النهائي، أود أن أؤكد من على هذه المنصة بأننا عندما نشير إلى الفصل السياسي، كأحد المفاهيم الأساسية للتسوية الدائمة، فإننا نقول أيضاً بأنه لا ينبغي لنا، وذلك لفائدة الطرفين، بالضرورة أن نقطع الصلات التي تنطوي على أهمية حيوية بالنسبة للتعايش في مختلف مجالات العيش.

ومن وجهة نظر إسرائيل، ليست هناك منافسة بين مسارات التفاوض المختلفة، ولم تكن هناك أبداً منافسة بينها. وتتطلع إسرائيل كذلك إلى التوصل إلى سلام مع سوريا، جارتنا الشمالية. وهذا، في النهاية، من المصالح العليا المشتركة لكل من إسرائيل وسوريا. بيد أنه، إلى جانب هذه المصالح المشتركة، يجب توضيح النقطة التالية: إن بلداً ديمقراطياً مثل إسرائيل لا يمكنه أن يقبل بشرط مسبق لبدء محادثات تتطلب القبول المسبق بالحصيلة النهائية كما تملئها الصيغ المتطرفة والمتعصبة للطرف المقابل.

ويجب أن نحافظ على زخم النية الحسنة حتى نستطيع أن نواجه أطفالنا، السوريين والإسرائيليين على

عند دراسة العلاقات الدولية، وإنما هو واقع قاس يجب أن نواجهه جميعاً.

ومن هذه المنصة الدولية، أدعو إلى وقف تقديم المساعدة التكنولوجية والعلمية وجميع أنواع المساعدات إلى البلدان التي تسعى إلى الحصول على أسلحة غير تقليدية، وتهدد في الوقت نفسه بقاء دولة إسرائيل والمنطقة ككل.

وقد أظهرت حرب الخليج الفارسي أن القيادة حين تفتقر إلى المنطق والاستقرار تمثل خطراً على جميع البلدان في المنطقة والعالم أجمع. ويجب استئناف عمل أفرقة الرصد وآلياته في العراق فوراً. وهذا واجب على المجتمع الدولي ما دام النظام العراقي يسعى إلى الحصول على الأسلحة غير التقليدية ويهدد المنطقة. والأمم المتحدة هي الهيئة الدولية الأكبر والسلطة الأعلى التي تحظى بأكبر تقدير. وبالتالي ينبغي لها أن تأخذ بزمام المبادرة وتتولى المسؤولية عن كبح هذا الخطر.

والإرهاب عدو استراتيجي آخر ونحن لا يسعنا قبول وجوده. وهو تهديد ليس لإسرائيل فقط، وإنما أيضاً لدول أخرى عديدة حول العالم. والإرهاب لا يعرف حدوداً ولا يعمل وفق قواعد متحضرة. ولا يمكن أن يكون هناك تعايش مع الإرهاب، لا في إطار المفاوضات التي تجريها إسرائيل مع جاراتها، ولا في السياق الإقليمي الأوسع. وكل من يظن بأن الإرهاب أمر مزعج يمكن تحمله مخطئ. فالإرهاب في أصله تهديد استراتيجي. ويجب اتخاذ نهج مصاغ بعناية ومنسق ولا هوادة فيه لمكافحة.

وهنا، في هذا المبنى المصنوع من الحجر والزجاج، والذي يعكس الصورة الراهنة لعالمنا اليوم بنقاطه المشرقة وظلاله القاتمة، يلتقي الرصفاء والأعداء بوصفهم أصدقاء وحلفاء في صنع محفل للنقاش والتعايش. والنقاش هو السبيل إلى تسوية الصراعات. وهو أيضاً أسلوب التعامل في الغد. والحوار واللغة المشتركة هما أدوات الدبلوماسية، والمادة الخام لصنع الواقع الجديد ووضع الأساس لمجتمع أكثر استقراراً وأماناً.

وهنا في الجمعية العامة، عند بداية العقد، تقابلت لأول مرة مع قريني الصيني. وبعد أربعين عاماً من الانفصال التام بين بلدينا، سعينا إلى استئناف العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل والصين. وهنا أيضاً أرسينا أسس إقامة علاقات مع الاتحاد السوفياتي السابق، وأيضاً

إن الأفرقة العاملة في المسارات المتعددة الأطراف اضطلعت بمهام شتى ذات أهمية بالغة. وللأسف، جُمدت أنشطتها لأسباب غير ذات صلة. وهذا هو الوقت المناسب لإعادة إحياء تلك الأنشطة. وأي تأخير أو شرط مفروض من شأنه أن يقوض عملية السلام ويؤخر وصول صفقات العون ذات الأهمية الأساسية لسكان المنطقة. وعلى امتداد هذه العملية الهامة، على المسارات الثنائية والمتعددة الأطراف على حد سواء، فإن المجتمع الدولي شريك لنا. وأولاً وقبل كل شيء كانت معنا الولايات المتحدة الأمريكية، إلى جانب الاتحاد الروسي، والاتحاد الأوروبي، وكندا، والنرويج، واليابان، والصين، وبلدان ومنظمات أخرى قدمت المساعدة ولا تزال تقدمها. والمساهمات الكبيرة التي قدمتها تلك الجهات جديدة بإشادة الخاصة من هذه المنصة.

وقد كان الأردن ومصر أول شريكين لنا في تحطيم حواجز الخصومة وفي تذويب الجليد عن العلاقات في منطقتنا. وتحسين علاقاتنا مع مصر، فضلاً عن تحديد العمل على المسارات المتعددة الأطراف، يمثلان أمرين ضروريين لبلوغ الأهداف المشتركة للدول في منطقتنا. والعلاقات بين إسرائيل والأردن مثال على العلاقات الملائمة والمؤاتية بين البلدان المتجاورة. ونعتمد أن نعزز العلاقات ونوسعها بين الدولتين في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وإننا إذ نسير قدماً على طريق صنع السلام الشاق، ننظر إلى الوراء بحسرة وحزن ونحن نتذكر الرواد الذين حققوا الانجازات ولم يعودوا بيننا اليوم: وهم الراحلون مناхим بيغين وأنور السادات وإسحق رابين والملك حسين والملك الحسن الثاني ملك المغرب. إن بعد نظرهم وأعمالهم مصدر إلهام لنا للاستمرار في العمل صوب إكمال مشاريع صنع السلام التي قاموا بها.

ونحن لا يسعنا أن نخدع أنفسنا. فمنطقتنا ليست أمريكا الشمالية ولا هي منطقة بلدان بلجيكا وهولندا ولكسمبرغ (بنيلوكس). وحتى في أثناء قيامنا بالتفاوض بشأن عملية السلام، نظل ندرك التهديدات والأخطار التي تستهدفنا، مهددة استقرار المنطقة بأسرها. فالخليط المكون من الأصولية المتطرفة، من ناحية، وإمكانية استعمال أسلحة الدمار الشامل من ناحية أخرى، يهدد السلام والاستقرار ومستقبل المنطقة ككل. وهذا التهديد ليس مجرد عنصر في النقاشات الأكاديمية التي تدور

وشعبة التعاون الدولي، بسبب السمعة الطيبة التي حصلت عليها، هي إحدى الجهات المركزية في إسرائيل التي يمكن أن يتجه إليها الناس في أوقات وقوع الكوارث حول العالم. ولقد شهدنا مؤخرا كيف أنه من الأساسي أن تقدم تلك المساعدة في وقت وقوع الكوارث الطبيعية. وإسرائيل تستجيب دائما بشكل إيجابي لطلبات المعونة والإغاثة، بصرف النظر عن السياق السياسي أو حالة العلاقات الدبلوماسية.

ونود أن نؤيد، ونثني على، الولايات المتحدة الأمريكية، صديقتنا وحليفتنا، الملهمة لنا جميعا بجهودها لتعزيز قيم التعاون بين الأمم. وهذا أيضا هو الوقت المناسب للإعراب عن تقديرنا للولايات المتحدة على جهودها المكثفة لتحقيق سلام حقيقي في الشرق الأوسط.

وحتى في الولايات المتحدة نشهد الآن مرة أخرى لجوءا جديدا إلى التهديد بالمقاطعة. والقضية المطروحة هي التهديد بإعلان مقاطعة الشركة الأمريكية ديزني، لأن الشركة تجرأت بالسماح بتصوير القدس في معرض للاحتفال بالألفية. ونحن ندين هذه التهديدات واستخدام بعض الدول العربية لهذا الأسلوب الذي عفا عليه الزمن. فلا مكان له هنا أو في أي مكان آخر في العالم.

طوال آلاف السنين، منذ عصر الملك داوود، باني أورشليم، حتى يومنا هذا، أورشليم القدس لم تكن عاصمة أية أمة أخرى في العالم إلى جانب أمة إسرائيل، الشعب اليهودي. حتى بعد إبعادنا بالقوة من أرض إسرائيل، ظللنا، جيلا بعد جيل، مخلصين لأورشليم القدس. وشعلة أورشليم القدس ظلت محمولة في قلوبنا كمصدر خفي للإيمان والأمل.

حتى في تجولاتنا، في الشرق وفي الغرب، في الصحاري الأفريقية وعلى مشارف سيبيريا، من العصر الذهبي لاسبانيا خلال عصور محاكم التفتيش المظلمة، وخلال أوروبا المزدهرة في العصر الرومانسي، حتى الرفات المتفحمة للمحرقة، خلال ذلك كله، كانت أعين اليهود وصلواتهم موجهة نحو أورشليم القدس. وعاما بعد عام، من الأب إلى الابن، كان النشيد الوطني للأمة اليهودية باستمرار هو "السنة القادمة في أورشليم القدس".

وبرحيل تلك الأجيال الماضية وأولئك المبعدين، كانت لنا ميزة أن نكون جديرين بالعودة إلى أورشليم القدس،

مع الهند، ونيجيريا ودول أخرى. وهذه مجرد أمثلة قليلة تدل على إمكانية بناء الجسور بين الأمم والدول في هذه الساحة.

إن دولة إسرائيل - باعتبارها أمة مرت بمصاعب كبيرة، لم يتغلب عليها إلا ببذل جهود إنمائية متزايدة - تشارك في الجهد الدولي لتقديم العون للآخرين وتتشاطر المعرفة، والخبرة والتكنولوجيا، وهذه الخبرة جمعتها في مجالات مختلفة. وأمة إسرائيل فخورة بتقليدها القديم الخاص بالمشاركة والتماثل مع العالم بأسره.

وعن طريق شعبة التعاون الدولي في وزارة الخارجية الإسرائيلية، تقيم إسرائيل مشاريع جارية وطائفة واسعة من الدورات التدريبية في إسرائيل. ولدينا وحدات للعرض كما نمارس الأبحاث. على سبيل المثال، أنشئ مركز طبي خاص مؤخرا في موريتانيا ويخدم المواطنين العديدين من تلك الدولة الذين يعانون من مشاكل حادة في عيونهم. وبالمثل، تبذل إسرائيل جهودا وموارد كبيرة في تدريب مهنيين على اكتساب المهارات والقدرات الضرورية لمواجهة مختلف التحديات التي تتعرض لها أنحاء عديدة من العالم.

وشعبة التعاون الدولي، في السنوات الأكثر من الأربعين التي مرت منذ نشأتها، دربت أكثر من ٧٠ ٠٠٠ متدرب من أكثر من ١٢٠ بلدا، جاءوا إلى إسرائيل وحضروا دوراتها التدريبية في مجالات الزراعة، والموارد المائية، والصحة والدواء، والعلوم، والتعليم وغير ذلك.

وفي عام ١٩٩٨ وحده، عقدت أكثر من ١٥٥ دورة دراسية في إسرائيل بشأن مجموعة متنوعة من الموضوعات، بمشاركة أكثر من ٤ ٠٠٠ متدرب. ومن دواعي السرور أن يكون بوسعي أن أبلغ أن العديد من المتدربين جاءوا من بلدان في الشرق الأوسط. وشارك ٨٢٠ فلسطينيا في هذه الحلقات خلال العام الماضي، الأمر الذي يساعد على تعزيز جسور السلام التي تم بناؤها بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وفي العام نفسه، عقدت إسرائيل أكثر من ١٥٠ دورة دراسية في أكثر من ٦٠ بلدا مختلفا، بمشاركة أكثر من ٧٠٠٠ متدرب. وأشير بفخر إلى أنه في العديد من البلدان التي أرسلنا إليها خبراء إسرائيليين، عمل الأفراد المحليون على ترجمة حسن نيتنا إلى نتائج إيجابية ميدانيا، بما يعود بالنفع على شعبهم وأرضهم.

كما يسرني أن أقدم تهنئة دولة البحرين الخالصة لكل من مملكة تونغا وجمهورية كيريباس وجمهورية ناورو بمناسبة انضمام هذه الدول إلى الأمم المتحدة.

في السادس من شهر آذار/مارس من هذا العام نعت دولة البحرين إلى شعبها وإلى العالم أميرها الراحل، المغفور له بإذن الله تعالى، حضرة صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة طيب الله ثراه، الذي كان أميراً وإنساناً كبيراً أحب الناس وأحبوه لما كان يتميز به رحمه الله من صفات تجسد ما في البحرين من وفاء وتسامح وتحضر. لقد كان رحمه الله رجل الاستقلال الوطني والدستور والشورى، واستكمال دولة المؤسسات والقانون والنظام، ورجل التنمية والنهضة الشاملة وتنويع الاقتصاد الوطني، ورجل التعاون الخليجي والتضامن العربي في أصعب الأوقات والمواقف. ورجل السلم والتعاون الدولي والصداقة المخلصة بين جميع الشعوب.

ذلك ما جسده الأمير الراحل الذي سيبقى نهجه منارا لمسيرة البحرين الوطنية، وتعاونها الخليجي، وتضامنها العربي، وتعاملها الإقليمي مع الجوار، وتعاونها الدولي مع الجميع القريب منهم والبعيد.

تكتسب دورتنا هذه، باعتبارها الدورة الفاصلة بين نهاية قرن وبداية ألفية جديدة أهمية خاصة، تدعونا لوقف تأمل لتجربة الأمم المتحدة لنصف قرن مضى لنؤكد فيها من جديد أن مسيرتنا تجاه الألفية الثالثة ينبغي أن تنطلق من المبادئ والأهداف التي قام عليها ميثاق الأمم المتحدة والداعية إلى السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لما فيه خير العالم أجمع، وعلى أساس من المساواة والعدالة واحترام القانون.

إن تجربة الأمم المتحدة على مدى أكثر من خمسين عاما، مع ما صاحبها من نجاحات وإخفاقات في معالجة الأزمات ومواجهة التحديات التي شهدتها العالم، تثبت أن تحركنا نحو المستقبل يجب أن يأخذ في الاعتبار تجارب الماضي للاستفادة منها لتكون أكثر قدرة على الإسهام في بناء عالم جديد ومستقبل أفضل، وأكثر التزاما تجاه الأمم المتحدة.

لقد أثبتت بعض تلك التجارب أن الخروج على مبادئ الأمم المتحدة وميثاقها وقراراتها قد خلق توترا في العلاقات بين العديد من الدول، وتسبب في نزاعات إقليمية وصراعات عرقية هددت الأمن والاستقرار في

لنعيد بناء الأناض، لنعيد ولنكرس المدينة بوصفها مركزا يشع جمالا ومفتوحا أمام كل أزهار جميع الديانات، كما قال الشاعر، "حيث تكون حرية جميع الديانات هي واقع الحياة".

ومما يثير الغضب أنه حتى اليوم، وبعد ٥١ عاما من استقلال دولة إسرائيل، لا يزال هناك من ينكر حقنا الطبيعي في أن نقرر موقع عاصمتنا، وهو حق طبيعي مخول لكل أمة في العالم. ومن أورشليم القدس، مدينة داوود، أقتبس من أغنية داوود الأصلية عن أورشليم القدس في كلمات تتجاوز حدود الزمن وتحفظ بمعناها في كل جيل.

"تقف أرجلنا في أبوابك يا أورشليم. أورشليم المبنية كمدينة متصلة كلها". (الكتاب المقدس، المزمور المئة والثاني والعشرون، ٢ - ٣)

واليوم، كما كان من قبل، من فوق هذه المنصة، أعلن للعالم أجمع، لإصدقائنا ولشعبنا وأولئك البعيدين عنا: أورشليم القدس، موحدة تحت السيادة الإسرائيلية، هي الآن وستظل إلى الأبد عاصمة إسرائيل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لوزير خارجية البحرين، سعادة الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة.

الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة (البحرين) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، يسرني أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا للدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة مؤكدا لكم حرص وفد بلادي على التعاون معكم في أداء مهمتكم، واثقا بأن ما تتمتعون به من خبرة واقتدار سيكون له أبلغ الأثر في إنجاح أعمال هذه الدورة.

ولا يفوتني هنا أن أعرب عن الشكر لسعادة ديدبير أوبيرتي بادان رئيس الدورة الثالثة والخمسين لإسهامه فيما حققته تلك الدورة من إنجازات ونجاح.

ويسرني أيضا أن أعبر عن التقدير لجهود معالي السيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة من أجل أن تتمكن المنظمة من أداء دورها لخدمة السلم والأمن الدوليين، وودع التعاون الدولي قدما إلى الأمام.

من خلال ما اكتسبته من تجربة وخبرة سوف تعمل، سواء في محيطها الإقليمي أو الدولي، على تكريس مبادئ الأمن والسلم والاستقرار.

ومنذ أن بدأت البحرين نهضتها المعاصرة، عملت على بناء الدولة الحديثة والمجتمع المدني المتطور على أساس بناء الإنسان وإعداده وتأهيله للتعامل مع معطيات العصر، والإسهام الإيجابي في التحولات الجارية في عالم اليوم والغد.

وقد استطاعت دولة البحرين من خلال ذلك بناء اقتصاد متطور ومنفتح مكنها من تحقيق التنمية البشرية المستدامة والشاملة، للوطن والمواطن، تجلى في حصولها على مراكز متقدمة في مجال التنمية البشرية ولأكثر من خمسة أعوام على التوالي شهدت به التقارير الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي نقدر إسهاماته وجهوده في مجالات التنمية في عدد كبير من الدول.

وإدراكا منها بما لتتمة العنصر البشري من أهمية، فقد وضعت دولة البحرين الخطط والسياسات لتنمية الإنسان البحريني والاستفادة من قدراته في كافة المجالات. كما سنت التشريعات والقوانين التي تشجع المرأة على المشاركة في القوى العاملة والالتحاق بسوق العمل حتى بلغت النسبة التي تشكلها المرأة من إجمالي العاملين في القطاع الحكومي ٣٣,٥ في المائة عام ١٩٩٨، و ٢٠ في المائة من إجمالي العاملات في القطاع الخاص.

وإذا كان لدولة البحرين أن تفخر وتعتز بهذه الإنجازات الوطنية والإقليمية والدولية، فإن ذلك يعود إلى ما توفره لأبنائها، رجالا ونساء على حد سواء من فرص متكافئة في مجالات التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية وغيرها باعتبارها من أولويات وأساسيات حقوق الإنسان التي حظيت، في مجالها، جهود دولة البحرين بإشادة أجهزة وخبراء حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.

وسوف تواصل البحرين في عهدنا الجديد بقيادة أميرها حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة ذلك النهج الذي مكنها من تبوء مركزها الاقتصادي والاجتماعي الذي جعل منها نموذجا للتطور المتدرج، الذي يأخذ في الاعتبار البعد العالمي، من ناحية والمحافظة على الأصول والتقاليد، من ناحية أخرى.

عدد من مناطق العالم. وفي المقابل، فإن ما شهده نصف القرن الماضي من إنجازات للبشرية، وخاصة في مجالات حفظ الأمن والسلم الدوليين، والتنمية المستدامة والتعاون الدولي، وبإسهام من الأمم المتحدة هو شيء يجب أن نقدره ونواصل الالتزام به لكي نزيل المآسي الإنسانية للذين لا يزالون يعانون من الفقر وفقدان الأمن والاستقرار وضرورات الحياة الكريمة.

ذلك ما يجعلنا، ولا شك، متفقون على أهمية دور الأمم المتحدة الذي يجسد ضمير المجتمع الدولي وأمله في بناء عالم أفضل يحقق طموحاتنا الإنسانية المشتركة التي عبر عنها الميثاق.

إن تجربة دولة البحرين في مجلس الأمن خلال العامين الماضيين قد أثبتت أن الدول الصغيرة قادرة على الإسهام بشكل فعال في قضايا السلم والأمن الدوليين. كما أن هذه التجربة قد أكدت مجددا على ما تؤمن به البحرين من مبادئ يأتي في مقدمتها احترام ميثاق الأمم المتحدة والشرعية الدولية التي هي تجسيد لإرادة المجتمع الدولي ورغبته في العيش في أمن وتسامح وسلام. كما أكدت لها أيضا أهمية تكريس مبدأ التمثيل الجغرافي العادل والشفافية باعتبارها قيما ومبادئ هامة في العلاقات الدولية يمكن من خلالها تدعيم دور المجلس وتطويره في مجال حفظ الأمن والسلم، وزيادة قدرته على العمل بفعالية، مما يستدعي بذل الجهود لإصلاحه ليعبر عن حقائق الواقع السياسي، ويواكب المناخ الدولي المتغير خلال القرن المقبل.

إن دور مجلس الأمن في معالجة قضايا السلم والأمن يتطلب الربط بين عمليتي حفظ السلم وبناء السلام حتى لا تتجدد الصراعات، وذلك ما حدا بالبحرين أثناء رئاستها للمجلس في كانون الأول/ديسمبر الماضي إلى الدعوة لعقد اجتماع عام لمناقشة العلاقة بين حفظ السلم وبناءه. ولقد كانت المشاركة الكبيرة لأعضاء المجلس والأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة لدليل على قناعة كثير من الدول الأعضاء بأهمية هذا الربط ليتكامل العمل في المجال السياسي مع العمل في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن حرص دولة البحرين على الإسهام في الجهود المشتركة لإيجاد حلول لقضايا السلم والأمن واهتمامها بتلك القضايا قد أثبتته تحركها النشط وإسهامها الإيجابي أثناء مداولات مجلس الأمن ومعالجته لهذه القضايا. وإنها

الإيرانية، على أسس مبادئ حسن الجوار، والاحترام المتبادل ومراعاة المصالح المشتركة.

إن الحديث عن الأمن والاستقرار يحتم علينا أن نؤكد من جديد على خطورة الادعاءات التي تستهدف تغيير الحدود القائمة والموروثة والمتعارف عليها. ولذلك فإن دولة البحرين ترحب بقرارات قمة منظمة الوحدة الأفريقية الأخيرة التي عقدت في الجزائر في شهر تموز/يوليه ١٩٩٩، التي أكدت تمسك دولها الأعضاء بالمبادئ التي أرساها ميثاق المنظمة وقراراتها بشأن الحدود الموروثة والمتعارف عليها.

لقد مرت عملية السلام في الشرق الأوسط خلال الثلاث سنوات الماضية بانتكاسة أدت الى توقفها، وكادت أن تقضي عليها وتدمرها كلياً، وذلك بسبب ما اتخذته الحكومة الإسرائيلية السابقة من مواقف متصلبة وسياسات متناقضة.

واليوم، وفي ضوء ما أسفرت عنه الانتخابات الأخيرة من نتائج جاءت بحكومة جديدة أعطت وعوداً وأبدت استعداداً لإحياء عملية السلام، فإن دولة البحرين التي أيدت عملية السلام منذ انطلاقتها، وعملت باستمرار على إنجاحها، تأمل أن تترجم الحكومة الإسرائيلية الجديدة وعودها، من خلال التنفيذ التام والكامل والأمين لكافة الاتفاقات التي تم التوصل إليها، والتجاوب مع الجهود الدولية الرامية الى إنجاح عملية السلام. ومن هذا المنطلق، رحبت البحرين بالاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي الأخير حول تطبيق مذكرة اتفاق واي ريفر الذي تم التوقيع عليه في شرم الشيخ، باعتباره خطوة إيجابية نحو التوصل الى الاتفاق النهائي بين الجانبين، ودفع عملية السلام بين كافة الأطراف الى الأمام.

إن الجانب العربي قد أكد مراراً التزامه بمرجعية عملية السلام المتمثلة في مبادئ وأسس مؤتمر مدريد لعام ١٩٩١ وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وهو يؤمن بأن تحقيق السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة يجب أن يكون الخيار الاستراتيجي الذي يوجب على إسرائيل الإقرار بالحقوق العربية المشروعة. كما يحتم عليها الالتزام بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣)، واحترام حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، والانسحاب الكامل من كافة

لقد شهدت منطقة الخليج على مدى العقدين الماضيين أحداثاً خطيرة ومؤلمة ما زالت آثارها تهدد أمن واستقرار هذه المنطقة الحيوية وأحد المعابر الهامة للتجارة العالمية وتبادل المصالح المشتركة بين كثير من دول العالم.

ولقد أثبتت تلك الأحداث أن مسألة الأمن الإقليمي والمحافظة عليه يجب أن تركز على المبادئ التي طالما دعت دولة البحرين الى احترامها والتقيدها، وأهم هذه

المبادئ هي: احترام الوضع الراهن وقديسية الحدود القائمة؛ وإرساء العلاقات بين دول المنطقة على مبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية؛ والإقرار بالسيادة الوطنية لكل دولة، باعتبار ذلك من العوامل الأساسية للحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة؛ وحل الخلافات بالوسائل السلمية التي ترضيها الدول.

وانطلاقاً من ذلك، وتأكيداً لمواقفها الثابتة تجاه عدد من القضايا الإقليمية والدولية وحرصها على استتباب الأمن والسلم في العالم وبخاصة في منطقة الخليج، فإنها تدعو مجدداً الى ضرورة تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وبخاصة ما يتعلق منها بأسلحة الدمار الشامل، والإفراج عن الأسرى والمحتجزين من الكويتيين ورعايا الدول الأخرى.

كما وتجدد، في نفس الوقت، دعواتها لمواصلة الجهود المبذولة لرفع المعاناة عن الشعب العراقي الشقيق جراء الحظر المفروض عليه، مع تأكيد حرصها التام على استقلال العراق ووحدة أراضيه وسلامته الإقليمية، ومعارضتها لأي تدخل في شؤونه الداخلية.

وفي إطار الاهتمام بأمن واستقرار وسلام منطقة الخليج فإن دولة البحرين تود أن تؤكد مجدداً موقفها الداعم لكافة الجهود الرامية لحل النزاع بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية حول الجزر الثلاث، طناب الكبرى وطناب الصغرى وأبو موسى، التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، بالوسائل السلمية. وفي هذا الصدد، تعرب دولة البحرين عن أملها في أن يتحقق النجاح لأعمال اللجنة الوزارية الثلاثية التي شكلها مجلس التعاون لدول الخليج العربية لحل الخلاف بما يؤدي الى إقامة علاقات طيبة وطبيعية مع الجمهورية الإسلامية

وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتيمور الشرقية ومناطق أخرى من العالم.

ومما يدعو للقلق أيضا أن ظاهرة الإرهاب والعنف والجريمة المنظمة وما يرتبط بها من تهريب للمخدرات والأسلحة تتعدى الحدود وتشكل خطرا على كافة المجتمعات مازالت قائمة. ولمواجهة ذلك تؤيد دولة البحرين دعوة جمهورية مصر العربية الشقيقة لعقد مؤتمر دولي تحت مظلة الأمم المتحدة لوضع استراتيجية شاملة لهذه الظاهرة والقضاء عليها.

لقد مر الاقتصاد العالمي بتغيرات هائلة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية نتيجة التطورات التي شهدتها عالمنا في البيئة التجارية الدولية، كظهور التكتلات التجارية العملاقة، والثورة في مجال التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات. ولقد تمكن المجتمع الدولي، بعد مرور حوالي نصف قرن على إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والاتفاق العام للتعريفة الجمركية والتجارة، من تأسيس منظمة التجارة العالمية لتتولى مسؤولية تشكيل أطر التجارة في العالم للعقود المقبلة.

واليوم ومع مقدم القرن الحادي والعشرين، وازدياد ظاهرة العولمة الاقتصادية، فإن على المجتمع الدولي وضع أهداف طموحة يأتي في مقدمتها مكافحة الفقر والعمل على استمرار التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى الرغم مما أشاعه الموقف الإيجابي لدول مجموعة الثمانية الأخير بشأن إيجاد حل للمشاكل المتعلقة بالمديونية من أجواء ثقة وارتياح وترحيب، إلا أنه لا بد من التأكيد على أمرين هامين هما: أولا، أن لا يشكل الوفاء بما تبقى من الديون وخدمتها عائقا على قدرة الاقتصاديات القومية المعنية وغيرها على النمو والاندماج في الاقتصاد العالمي. ثانيا، العمل على إيجاد بيئة مواتية لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة في إطار من شفافية أسواق المال وتسهيل نقل التكنولوجيا وتشجيع الاستثمار بما يخدم التنمية والنمو للجميع ويسهل اندماج اقتصاديات الدول النامية، بشكل عادل، في النظام الاقتصادي العالمي لتجنيبه هزات أخرى تنعكس على الجميع.

الأراضي العربية المحتلة بما فيها الجولان العربي السوري الى خط الحدود القائم في الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، والانسحاب من الأراضي اللبنانية وفقا لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨).

ولا شك أن نجاح عملية السلام وتحقيق السلام العادل والشامل والدائم سينعكسان على آفاق الاستقرار والتنمية لجميع دول وشعوب المنطقة، ويؤكد في الوقت نفسه أهمية التسريع بالجهود الرامية لجعل منطقة الشرق الأوسط، بما فيها منطقة الخليج، خالية من كافة أنواع أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية.

لقد شهد هذا العام تطورات إيجابية فيما يتعلق بإحدى القضايا التي كانت تشغل بال المنظمة الدولية والمجتمع الدولي، وهي قضية لوكيربي. ونود، في هذا السياق، أن نشني على تجاوب الجماهيرية العربية الليبية مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وعلى التعاون الذي أبدته الأطراف الأخرى في القضية. كما نرحب بتعليق مجلس الأمن الجزاءات المفروضة على ليبيا، ونعرب عن تقديرنا للجهود التي بذلتها حكومة المملكة العربية السعودية الشقيقة وحكومة جنوب أفريقيا والأمين العام للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المعنية، التي أسفرت عن التوصل الى اتفاق بشأن القضية، آمليين أن يؤدي ذلك الى الرفع الكامل لتلك الجزاءات.

إن الانفراج الذي شهدته أزمة كوسوفو بعودة اللاجئين والنازحين الى مساكنهم وقراهم قد أشاع الأمل والارتياح لدى المجتمع الدولي. إلا أن جرائم التطهير العرقي وترويع الأمنيين والمعانات الإنسانية التي عاناها أهالي كوسوفو، وشهداها العالم في صور يندى لها الجبين الإنساني، سواء في نزوح المليون لاجئ من أهالي كوسوفو، أو المقابر الجماعية، وتدمير القرى والمنازل، تحتم على المجتمع الدولي التيقظ المستمر لمخاطر ظاهرة التفرقة العنصرية وممارساتها، والتصدي لأسبابها.

ومن منطلق الحرص على استتباب السلام والأمن الدوليين فإن دولة البحرين تدعو الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الى تكثيف إسهاماتها، بالتعاون مع المنظمات والتجمعات الإقليمية المعنية، وبشكل عاجل لإيجاد تسوية للصراعات الدائرة في مختلف المناطق وبين عدد من الدول. ونعني هنا التوتر القائم بين اثيوبيا وإريتريا، والصراعات الداخلية في كل من أفغانستان والصومال

وإن البحريين التي تؤمن بأن المجتمع الدولي يمكن أن يعزز مكانته وقيمه خلال الألفية القادمة بما يكفل مصيرا أفضل له من خلال تحقيق السلام والأمن والتضامن والتعاون في إطار من المشاركة الإنسانية والتعددية الخاصة بالشعوب والحضارات وهي عناصر ضرورية لبقاء هذا الكوكب واستمراره، لتدعو إلى تعزيز دور منظماتنا الدولية التي تعتبر حارسا أميننا لمنجزاتنا وتطلعاتنا لتمكينها من الوفاء بمهمتها على أكمل وجه. وإننا على يقين بأن البشرية يمكن أن تصل إلى مراتب أعلى من الرقي والتطور من خلال التنسيق والتعاون في إطار الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، آمليين أن تكون الألفية الجديدة بداية عهد زاخر ينعم فيه العالم بالأمن والسلام والاستقرار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): والآن أعطي الكلمة لوزير الخارجية والتعاون في تشاد، سعادة السيد محمد صالح عناديف.

السيد عناديف (تشاد) (تكلم بالفرنسية): باسم وفد تشاد وباسمي أود أن أقدم إليكم التهاني الحارة، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين. ويعد هذا تقدير لبلدكم، ناميبيا، لمساهمتها في الدفاع عن مثل منظماتنا واعترافا بقدرتكم بالكبيرة. وإن وفد تشاد لعلى فنانة ثابتة بأن خبرتكم ومواهبكم وحكمتكم سوف تسهم في نجاح مداواتنا. ونحن نؤكد لكم دعمنا وتعاوننا الكاملين في تحقيق مهمتكم النبيلة.

وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لسلفكم السيد ديدبير أوبرتي ممثل أوروغواي، الذي قاد أعمال الدورة الثالثة والخمسين ببراعة وحذق.

واسمحوا لي أيضا أن أمتدح مزايا أميننا العام السيد كوفي عنان على ما يتحلى به من بعد النظر والحكمة، وقبل كل شيء وعلى الصبر الذي يقود به منظماتنا، وكذلك على جهوده الدائمة في السعي إلى السلام والأمن الدوليين، برغم كل الصعوبات وضخامة مهمته.

وبعد شهور قليلة سندخل الألفية الثالثة، وهي ألفية مليئة بالشكوك والمخاوف والأشياء المجهولة، ولكنها أيضا مليئة بالأمل. وسوف تتسم هذه الألفية بالعولمة، وقبل كل شيء، سيطر الذكاء البشري على الطبيعة إنها ستكون عصر الاتصالات الذي سينكمش فيه كوكبنا إلى مساحة

ودولة البحريين ليسعد لها أن تسهم في الجهود الدولية لتحقيق مزيد من التعاون الاقتصادي الدولي لما تتمتع به من استقرار وموقع استراتيجي ومناخ تجاري واستثماري أسهم في جذب رؤوس الأموال الأجنبية وعزز من مكانتها كمركز مالي وتجاري متقدم في العالم.

إننا على أعتاب قرن جديد في عالم يشهد تغيرات تاريخية كبرى بسطت آفاقها بالتقدم العلمي والتكنولوجي، وثورة الاتصالات والمعلومات المتسارعة، والتوجه نحو فتح الأسواق على مستوى العالم، وزيادة آفاق التفاعل بين الأمم والثقافات والحضارات التي

لا شك أنها عوامل تحمل الكثير من الأمل في قيام عالم أفضل للبشرية جمعاء. إننا بقدر ما ننظر إلى إيجابيات مثل هذا التقدم، فإننا نحرص على التنبيه للمخاطر والمخاطر التي قد تصاحب ذلك وربما تؤثر على هذه الإيجابيات وهي: مدى قدرة الدول الفقيرة على الاستفادة من الثورة التكنولوجية، إذ بدون ذلك فإن هذه الثورة ستعمل على تعميق الهوة بين الفقراء والأغنياء؛ مدى قدرة التقدم العلمي والعولمة على حل قضايا البيئة المختلفة التي تهدد مخاطرها العالم أجمع، دون أن يرتبط مثل هذا الحل بحل مشاكل النمو للدول الفقيرة، من ناحية، وتحجيم وترشيد أنماط الاستهلاك والرفاهية في الدول الغنية، من ناحية أخرى؛ مدى قدرة العوالم أو عالمية حركة رأس المال وعالمية الأسواق على تيسير تدفق الاستثمارات للدول النامية وتشجيع قدراتها التصديرية بما يساعد على تنمية هذه الاقتصاديات وإسهامها في الاقتصاد العالمي؛ مدى تسخير إمكانات هذا التقدم أو هذه العوالم للحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل ومجابهة الصراعات العرقية وتسوية المنازعات ومخاطر الإرهاب الدولي؛ مدى إمكانية استخدام هذا التقدم أو هذه العوالم لتدعيم فرص تحسين نوعيات التعليم والثقافة والمعرفة المتبادلة بين حضارات وثقافات العالم بهدف تأكيد قيم السلام والمساواة والإخاء الإنساني بين البشر.

إن مقدم الألفية الثالثة يدعونا للتفكير والتأمل في الإنجازات التي حققتها البشرية من ناحية والمعاناة الإنسانية الهائلة التي يعيشها آلاف البشر بسبب النزاعات والصراعات ومخاطر الفقر من ناحية أخرى. وفي اعتقادنا أن الأمم المتحدة هي المحفل الهام الذي يجب أن يتم في إطاره مثل هذا التفكير والتأمل لمعالجتها وإيجاد الحلول لها.

حالة حقوق الإنسان في تشاد ورفع اسم بلادنا بالتالي من قائمة الدول التي تخضع حالتها إلى إجراءات سرية، وهي حيث كان اسمها مدرجا عليها منذ آذار/مارس عام ١٩٩١.

وأخيرا تظطلع حكومتي بتنفيذ سياسة لا مركزية تهدف إلى تطبيق السياسة التي اختارها شعب تشاد كما تتجلى في دستور ١١ نيسان/أبريل عام ١٩٩٦ - من خلال إنشاء مجتمعات إقليمية لا مركزية والانتقال التدريجي للسلطة.

إن حكومة تشاد سعيها منها إلى تعضيد السلم وتعزيز الاتساق الاجتماعي، تركز اهتمامها على مسألتين: الجيش وإزالة الألغام. وفيما يتعلق بالمشاكل الشائكة المتصلة بالجيش والأمن، تعمل حكومتي على كفالة توفير التدريب المهني للمقاتلين السابقين الذين تم تسريحهم لكي يعاد توظيفهم في وظائف أخرى ولكي يوفر لهم الدعم في مجال تطوير مهارات مدرة للدخل ولكي نضمن تلبية احتياجاتهم الأساسية.

وفيما يتعلق بالقضايا الأمنية، لقد أنشأنا برنامج لإزالة الألغام سيسهم في زيادة سلامة أراضينا الوطنية التي ما زال مدفون فيها قرابة مليون لغم وعدد غير محدد من العتاد من مختلف الأقطار، وهو ما سيساعد على انفتاح تشاد؛ وبخاصة الجزء الشمالي من هذا البلد. إن وجود هذه الأدوات الخطيرة يعيق بشكل خطير انتقال السلع والأفراد ويعيق بالتالي تنمية المناطق المعنية.

وفي هذا الصدد، وقّع بلدي وصادق على اتفاقية أوتوا وأنشأ هيكل وطنية تحت إشراف المفوض السامي الوطني لأغراض إزالة الألغام لكي تتصدى بشكل فعال لهذه الأدوات القاتلة. وتتركز أهداف هذا البرنامج على أمور مختلفة من بينها الحد من عدد الضحايا، وزيادة سلامة الأراضي، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتسهيل عودة المشردين.

ولا يمكن تنفيذ برنامج إزالة الألغام الطموح هذا والتي تتجاوز أبعاده حدود بلدنا، دون مساعدة من شركائنا وأصدقائنا. ولهذا السبب، نود أن ندعو من جديد من فوق هذه المنصة الدول الأعضاء في منظماتنا إلى التضامن معنا كما نطلب إليهم أن يوفرنا لنا المساعدة والتعاون.

صغيرة. وستعني أيضا اختفاء الحواجز من طريق انتشار الأفكار والمعرفة والثقافة والعلوم. ولكنها ستكون أيضا عصرا للمنافسة والتكامل.

وخلال هذا القرن ستمثل أمان معظم الشعوب في أن تحظى بالغذاء والملبس والعناية والتعليم والتدريب والسكنى والوظيفة المربحة. ومن المشروع فيه أن نأمل أنه بقدم القرن المقبل سوف تلبى هذه الاحتياجات البشرية الضرورية الأساسية بما يمكننا من تجنب زيادة الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة.

عشية الألفية الثالثة، لا بد من أن نسلم بأن الأهداف السامية للأمم المتحدة، وأساسا الحفاظ على السلم والأمن الدوليين والحد من الفقر فيما بين الدول الأعضاء، لم تتحقق بعد على الرغم من تركيزنا عليها لمدة نصف قرن.

كيف ولا يمكننا إلا أن نسأل أنفسنا هذه الأسئلة في هذا الاجتماع السنوي العظيم حيث يتضح بهذا الشكل النطاق والطابع الملح للمشاكل السياسية والاقتصادية؟ لقد حان الوقت لكي ننظر في الحلول التي تتضمن أنواعا جديدة من العلاقات تستند إلى التضامن والشراكة بشكل يتجاوز علاقات التعاون التقليدية التي تبين أنها محدودة.

وإذ أنتقل بشكل أكثر تحديدا إلى تشاد، فإننا نهتم أكثر ما نهتم بإيجاد الظروف اللازمة لاستتباب السلم والأمن من خلال عملية مشاركة سياسية كاملة تشارك فيها الأحزاب السياسية المختلفة في إدارة الشؤون العامة وفي تنفيذ سياسة المصالحة الوطنية لمنفعة كل أبناء شعب تشاد. إن مشاركة كل قطاعات المجتمع في تنفيذ هذا النهج قد مكنتنا بلدنا من استعادة الاستقرار والسلم المدني وإنشاء مؤسسات دستورية وديمقراطية.

إننا مقتنعون اقتناعا راسخا بأنه ليس من الممكن أن تكون الديمقراطية فعالة ما لم تستند إلى مفاهيم جماهيرية معينة، وبخاصة إقامة العدل وسيادة حقوق الإنسان ومشاركة المجتمعات المحلية في إدارة شؤونها. وإن إنشاء المحكمة العليا والمجلس الدستوري تعبير عن هذا الاهتمام الكبير مثل إنشاء لجنة حقوق الإنسان التي دخلت حيز النفاذ منذ عام ١٩٩٤. وقد تم الاعتراف بهذه الجهود وهو ما أدى إلى قيام لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في نيسان/أبريل الماضي بوضع حد لنظرها في

مناقشات ساخنة سواء داخل البلاد أو خارجها. فإلى جانب أهمية هذا المشروع التي لا يمكن نفيها، سيسهم في تحقيق التكامل دون الإقليمي بشكل ملحوظ لأنه سينشئ شراكة بين بلدين شقيقين هما الكاميرون وتشاد.

وفي هذا الصدد، أخذنا في الاعتبار الصعوبات التي تواجهها تشاد في مجال التنمية، كما ننظر بكثير من الحذر في مستقبلنا من حيث القضايا المتعلقة بالنفط. وقد أنشأت حكومة تشاد وبرلمانها بالفعل آليات للإدارة والتوزيع فيما يتعلق بالدخل المتوقع من النفط. وللمرة الأولى في تاريخ استغلال رواسب النفط، سننت التشريعات لكل تضمن الشفافية في إدارة الدخل من النفط ولكي نضع جانباً أيضاً جزءاً من هذا الدخل لصالح المجتمعات الإقليمية في المناطق المنتجة للنفط ولصالح الأجيال المقبلة.

والنشاط في ميدان النفط فرصة رائعة يمكن أن تسهم في إعادة التوازن التدريجي من ميزانيتنا وتسمح لنا بالتحرك لوضع سياسة حقيقية للتنمية. والواقع أن هذا المشروع ينعش الآمال في جميع أنحاء البلاد.

نحن جميعاً مقتنعون اقتناعاً ثابتاً بأن الجهود الجديدة والتضحيات الكثيرة لا تزال مطلوبة لضمان التنفيذ التدريجي للمقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة فيما يتصل بالنزاعات بين عدد كبير من الدول الأعضاء وكذلك بأحكام أخرى تتصف بالتحدي ولا تزال تقلق الضمير الإنساني. كيف يمكن أن نقف مكتوفي الأيدي عندما تواجهنا ويلات الفقر والجهل والعدوان الأجنبي والصراعات ومختلف الأوبئة والمشاكل التي تتخطى حدودنا القومية ومصحوبة بتدهور البيئة والاتجار بالمخدرات؟ ولسوء الطالع ستزداد هذه التحديات مع تزايد العولمة التي أصبحت الآن أمراً محتوماً. وأفريقيا هي القارة الأكثر تعرضاً لتلك الآفات والعدد المتزايد من الأزمات يبذل جهودنا ويضعف الموارد المحدودة المتاحة لنا ويقسم بلادنا.

والتكافل بين السلم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية لا يحتاج إلى دليل آخر، وخاصة في تشاد التي عانت أهوال الحرب وآثارها الشنيعة على السكان ومضاعفاتها على الحياة الاجتماعية والاقتصادية. وانطلاقاً من الشعور بالواجب والالتزام الدولي قدمت بلادي وستواصل تقديم تضحيات كثيرة للبلدان الأفريقية التي تقع ضحية مشاكل التعايش. ولهذا فإننا نسهم في عمليات حفظ السلم

وعشية القرن الواحد والعشرين، تظل رفاهية مواطنينا القوة الدافعة وراء الإجراءات التي تتخذها حكومة تشاد. وهذه الإجراءات تستند إلى الإصلاحات الطموحة التي نفذت بعد عام ١٩٩٥ كما أنها تتركز أساساً على تطوير اقتصاد حديث وديناميكي. وفي الواقع بعد تخفيض قيمة النقد في عام ١٩٩٤، انضمت تشاد من جديد إلى مؤسسات بريتون وودز واعتمدت في ٢٣ نيسان/أبريل من عام ١٩٩٥ برنامجاً للتكييف الهيكلي المتوسط الأجل يوفر له الموارد صندوق النقد الدولي في إطار مرفق التكيف الهيكلي المعزز كما يوفرها أيضاً البنك الدولي من حيث استئمان التكيف الهيكلي، ويقدم له المساعدة المالية شركاؤنا المعتادون - فرنسا والاتحاد الأوروبي وبنك التنمية الأفريقي، وقد نفذت إصلاحات جريئة تركزت أساساً على تحقيق استقرار الحالة المالية للدولة من خلال تنفيذ إصلاحات هيكلية مستدامة ومن خلال تنفيذ سياسات مالية ونقدية وسياسات متصلة بالميزانية ستسهم في تعزيز الاقتصاد الكلي وفي السيطرة على التضخم.

إن محاربة الفقر تتركز على أربع عناصر استراتيجية ذات أولوية في مجالات الصحة والتعليم والهيكل الأساسية والتنمية الريفية. وفي مسعانا هذا، حصلنا على تأييد المجتمع الدولي في اجتماع المائدة المستديرة الرابع المعني بتشاد، المعقود في جنيف في يومي ٢١ و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩٨ حيث تم التعهد بإعطائنا مبلغ ١,١٢ مليار دولار.

وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن عظيم امتناني للبلدان الصديقة والمنظمات والمؤسسات الدولية المالية لاستجابتها القوية لدعوتنا إلى التضامن الدولي معنا. ولن ينسى أبداً شعب تشاد هذه الجهود الجديدة بالشأن. وبعد اجتماع المائدة المستديرة هذا، نظمنا اجتماعين آخرين للقطاعات في مجال الصحة والتنمية الريفية. وستعقد اجتماعات معنية بالهيكل الأساسية والتعليم في المستقبل القريب. وإننا لنؤكد من جديد نداءنا لكل الأطراف المهمة بأن تشارك بفعالية في هذين الاجتماعين المقرر عقدهما في دجامبيا والذي سيعقد أولهما في تشرين الثاني/نوفمبر وثانيهما في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩٩.

لا يمكن الكلام عن اقتصاد تشاد اليوم دون الإشارة إلى مسألة استغلال مواردها النفطية. إنها مسألة سياسية ودبلوماسية واجتماعية واقتصادية أساسية أثار

وقف إطلاق النار في سيراليون وفي غينيا - بيساو. وينبغي لجميع الأطراف المشاركة في هذه الأزمات أن تمارس الآن ضبط النفس وأن تعمل من أجل تحقيق المصالحة لصالح شعوبها.

وفيما يتعلق بالقرن الأفريقي نلاحظ أنه لم يحرز أي تقدم يذكر في استعداد الأطراف المشاركة في الصراع الدائر في الصومال للتوصل إلى حل سياسي يؤدي إلى الوحدة الوطنية. ولئن كنا نرحب بالجهود التي بذلها السيد حسني مبارك بهدف إيجاد حل تفاوضي للأزمة فإننا نناشد أيضا القادة الصوماليين المساعدة في إحلال السلم في بلادهم. ونأسف لاستئناف الأعمال العدوانية بين الإثيوبيين والإريتريين، مما يؤدي إلى فقد أرواح كثيرة وإلى خسائر مادية كبيرة. ونحث جميع الذين قاموا بدور الوساطة بين الأطراف المتصارعة أن يواصلوا جهودهم لوضع نهاية لتلك الأعمال العدوانية التي تزيد من تفاقم حالة مقلقة بالفعل.

وبالقرب من بلدنا، ترحب تشاد بقرار مجلس الأمن بتعليق الحظر المفروض على الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية الشعبية العظمى ونحث على رفع الجزاءات بالكامل. فقد أضرت تلك الجزاءات على نحو خطير بمصالح الشعب الشقيق في ذلك البلد المجاور.

ويبدو أن أفريقيا من بين جميع قارات العالم تعاني أشد ما تعاني من الأزمات الاقتصادية ومن الحروب وحالات الصراع الأخرى. ومع ذلك فإننا لا ننسى المشاكل الكبرى التي تواجه شعوبا أخرى.

ففيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط من المعروف أن قضية فلسطين هي لب الصراع ويكمن حل هذا الصراع في تطبيق اتفاقات أوسلو وبصفة خاصة في أن تحترم جميع الأطراف وبالكامل، قرارات الجمعية العامة. إن مصداقية مجلس الأمن الآن على المحك. وبوصول حكومة إسرائيلية جديدة إلى الحكم تجدد الأمل في المستقبل. وتشجع تشاد جميع الأطراف على العمل سويا في نفس الاتجاه.

وفي مكان آخر لا تزال آثار الصراعات بين العراق والكويت وبين العراق وإيران قائمة تعرقل العودة النهائية إلى السلم. ونناشد جميع الأطراف التي تقاتلت سابقا أن تحتكم إلى الإحساس بالمسؤولية وأن تعمل دون كلل لاستعادة السلم الكامل.

المختلفة في المنطقة دون الإقليمية في وسط أفريقيا. وفي هذا الصدد أود أن أشير إلى عملية توركواز التي شاركت فيها تشاد لإنقاذ الأرواح في رواندا. وشاركت تشاد أيضا في بعثة البلدان الأفريقية لرصد تنفيذ اتفاقات بانغي وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى التي سعت إلى إيجاد حل تفاوضي بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وجزء من جيش المتمردين، مما أدى إلى التقريب بين وجهات النظر المختلفة وتهيئة الظروف اللازمة لتنظيم انتخابات تشارك فيها الأحزاب المتعددة.

وبنفس هذه الروح تدخلت بلادي في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأدى تدخلنا مع عدد آخر من البلدان إلى استقرار الحالة وتعزيز الحوار بين الأطراف المتصارعة. وبتوقيع اتفاقات سرتي في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٩ سحبت تشاد قواتها من جمهورية الكونغو الديمقراطية. كذلك فإن توقيع جميع الأطراف على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار فتح آفاقا جديدة أمام ذلك الشعب الشقيق. وتأمل تشاد أن يؤدي ذلك الاتفاق الذي حظي بتأييد مجلس الأمن إلى تحقيق سلم نهائي في ذلك البلد وفي منطقة البحيرات الكبرى بأكملها، وستدعم تشاد تلك العملية.

إن المأساة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لم تنسنا الحالة في جمهورية الكونغو التي كانت مؤخرا على حافة الانهيار. واليوم، يبدو أن الانفصال يفسح الطريق أمام التعقل ونحن نرحب بالإرادة التي أبدتها حكومة الكونغو والأطراف المعارضة في اتخاذ قرار حكيم للتفاوض من أجل إعادة السلم إلى بلادها. وترحب تشاد بهذا التطور الإيجابي وتشجعه.

ونضيف إلى هذه الصورة القاتمة، الحالة الهشة في أنغولا حيث استؤنفت الحرب الأهلية في جميع أنحاء البلاد. هذه الحالة تثير القلق الشديد في أفريقيا كلها لأن استئناف الأعمال العدوانية سيؤدي دون شك إلى فشل الجهود الضخمة التي تبذلها جميع الجهات لإحلال السلم في ذلك البلد الذي خربته حرب طويلة الأمد، وزادت من معاناة الشعب الأنغولي. وإننا نناشد مجلس الأمن أن يساعد على استعادة السلم في ذلك البلد الجريح.

ونرحب بالجهود التي لا تكل التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لإحلال السلم والأمن في غرب أفريقيا. فقد أدت تلك الجهود إلى توقيع اتفاقي

للمشاكل الحالية، التي تقتضي تقاسما عادلا للمسؤوليات الدولية؛ وهي مسؤوليات لا ينبغي أن تظل حكرا على قلة من الدول مهما كانت قوتها.

وللاستجابة لهذه الشواغل، لا بد من إصلاح مجلس الأمن. وهنا، تؤيد تشاد بصدق موقف منظمة الوحدة الأفريقية، الذي يدعو، في جملة أمور، إلى ضرورة وجود تمثيل منصف وحقيقي للقارة الأفريقية في مجلس الأمن.

وفيما يتعلق بالاقتصاد العالمي والتجارة الدولية، ينبغي اتخاذ الخطوات الملائمة لضمان تقاسم جميع الدول لمنافع العولمة بالتساوي. ومن المؤكد أن عولمة الاقتصاد يمكن أن تكون لها ميزة القضاء على جميع الممارسات التمييزية وغير المنصفة في التجارة الدولية، غير أنه لا بد من الاعتراف بأن افتقار اقتصادات بلدان الجنوب إلى القوة التنافسية لا يمكنها من الاستفادة الكاملة من مزايا العولمة. وعلاوة على ذلك، يؤدي تحرير الأسواق بلا ضوابط، وعدم وجود تدابير لتعزيز مكاسب معينة إلى إضعاف اقتصاداتها وتهميشها على الساحة الدولية.

وبالمثل، تضع مديونية هذه البلدان عبئا ثقيلا على موارد ميزانياتها الضئيلة وتقتضي على آثار جهودها الإنمائية. لذا فإنني أرحب بالقرار الأخير الذي اتخذته مجموعة السبعة في مؤتمر قمته الأخير المعقود في كولون بألمانيا بتخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. إن هذه المبادرات جديدة بالثناء، ولكنها لا تزال غير كافية. وتحت تشاد البلدان الغنية على بذل المزيد من الجهود لتمكين البلدان الفقيرة من أن تعالج في نهاية المطاف عبء ديونها الخارجية، الذي يمثل عقبة حقيقية تعرقل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية في مملكة بوتان، معالي السيد جيغمي يوسر ثينلي.

السيد ثينلي (بوتان) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بأن أعرب لكم عن أحر التهاني بمناسبة توليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين. ووفد بلدي على ثقة من أنكم بخبرتكم الواسعة ستوجهون أعمالنا بمهارة بالغة بالنسبة لمجموعة القضايا الجسيمة المعروضة علينا. وأؤكد كامل تعاون وفد بلدي معكم ودعمه لكم.

وفي البلقان تشجع تشاد الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لاستعادة السلم في المنطقة وخاصة في كوسوفو. وبالنسبة لتييمور الشرقية، فإننا نحث جميع الأطراف المعنية أن تكمل العملية التي بدأت تحت إشراف الأمم المتحدة بغية وضع حد لمعاناة الشعب هناك.

وفي آسيا، تشعر تشاد بالقلق حيال مصير جمهورية الصين في تايوان وسكانها الذي يبلغ عددهم ٢٢ مليون نسمة. إن جمهورية الصين في تايوان التي تلعب دورا رئيسيا في التجارة الدولية هي بلد محب للسلم، وتفي بالالتزامات التي يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة مثلما أظهرت في مناسبات عديدة، وتشاد تؤيد قبول جمهورية الصين في تايوان في الأمم المتحدة كوسيلة لتصحيح وضع غير عادل.

من المعروف جيدا أن عددا من الصراعات تنشأ نتيجة سباق التسلح الذي يطلق لها العنان. وفي هذا الصدد، فإن تداول الأسلحة الصغيرة وانتشارها والاتجار بها في أفريقيا يشغلنا جميعا خاصة منذ أن بدأت هذه الظاهرة التي نشأت نتيجة لانتهاء الحرب الباردة وقيام صراعات في القارة، تأخذ أبعادا مقلقة. وإذا لم نجد الحلول المناسبة لهذه الظاهرة قريبا، فسيعرض السلم والأمن والاستقرار في بلداننا للخطر باستمرار.

ولمعالجة هذه الحالة، سيعقد في تشاد مؤتمر بشأن الأسلحة الصغيرة والاتجار بالمخدرات تحت رعاية اللجنة الاستشارية الدائمة للأمم المتحدة المعنية بمسائل الأمن في أفريقيا الوسطى؛ وسيعقبه مباشرة الاجتماع الوزاري الثاني عشر لتلك اللجنة. وسيعقد هذان الاجتماعان الهامان في دجامينا في الفترة من ٢٥ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. ويشرف تشاد أن تستضيف اللجنة، وسوف تعمل كل ما في وسعها لضمان نجاح عملها.

ولقد قامت الأمم المتحدة في سياق تاريخي معروف لنا جميعا. وهي كانت ولا تزال مكانا للتقريب بين الشعوب والأفكار، وساعد مجرد وجودها في تلافى وقوع أكثر من كارثة. غير أن البيئة السياسية والاقتصادية الدولية تغيرت، والتناحر الذي اتسمت به فترة الحرب الباردة اختفى مما أفسح المجال لنظام دولي ما زال يبحث عن حقيقة نفسه. ونرى اليوم رغبة متزايدة لدى الدول الأعضاء في المشاركة في إدارة الشؤون الدولية بالإضافة إلى إدارة شؤونها الخاصة. لذلك، يتعين على هياكل الأمم المتحدة أن تتكيف مع النطاق الجديد

بد من أن يكون في سياق القانون الدولي تماما وأن يحظى بتأييد كل أعضاء المجتمع الدولي.

إن ميثاق الأمم المتحدة يعهد بالمسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين إلى مجلس الأمن. وفي حين أنه يتعين أن تتوفر لهذا المجلس المرونة اللازمة للعمل بسرعة، فإنه لا ينبغي أن يعمل المجلس، أو أعضاؤه فرادى، بمعزل بعضهم عن بعض. ولا بد من أن يكون المجلس مسؤولاً أمام المجتمع الدولي ككل، وأن يستجيب لطموحاتنا الجماعية في أن تكون منظمنا أكثر تمثيلاً، ولزوماً وفاعلية.

وتؤيد بوتان موقف حركة عدم الانحياز، الذي يرى أن الواقع العالمي الجديد لا بد وأن يعبر عنه من خلال إصلاح مجلس الأمن سواء من ناحية تكوينه أو من ناحية أساليب عمله. ولا بد لشرعية إعطاء دوراً أكبر وصوت أعلى للبلدان النامية من أن يعرب عنها في زيادة التمثيل الدائم لهذه البلدان في المجلس. ونحن على ثقة من أن المداولات حول هذه المسألة ستضفي قدماً في الإطار المقرر في آليات الجمعية العامة بمشاركة كل الدول الأعضاء وعلى نحو يتسم بالشفافية المستمرة.

إن تهديد السلم والأمن الدوليين الناجم عن وفرة أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية لم يتناقص. ولا يمكن أن يتحقق تقدم في مجال نزع السلاح النووي إلا إذا عولجت شواغل الأمن المشروعة لكل البلدان، وكان هناك التزام راسخ بالقضاء النهائي على كل تلك الأسلحة. ونرى أنه ينبغي إيلاء اهتمام مماثل لتنظيم التجارة العالمية في الأسلحة التقليدية والأسلحة الصغيرة.

ولا يزال الإرهاب يشكل خطراً على حقوق الإنسان والحريات الأساسية ويقوضها في عدد متزايد من البلدان والحالات. وهناك حاجة ماسة إلى إيلاء أولوية زائدة لوضع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي. ويجب على المجتمع الدولي تعزيز التعاون لمنع ومكافحة هذه الآفة والقضاء عليها.

إن العولمة تتيح فرصاً لم يسبق لها نظير للتنمية الاقتصادية المستدامة. ولكن من المتناقضات أن عمليات التغيير والتكيف السريعة قد صاحبها اشتداد الفقر والبطالة والضياع الاجتماعي. والمخاوف القائمة من أن أنماط العولمة الحالية الواقعة تحت توجيه السوق قد تؤدي أيضاً إلى المزيد من التهميش للبلدان النامية ليست

واسمحوا لي أيضاً أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناننا لسعادة السيد ديدبير أوبيرتي على قيادته وإسهامه في أعمال الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة.

ويسر وفد بلدي غاية السرور أن يرحب بمملكة تونغا وجمهورية كيريباسي، وجمهورية ناورو، وهي تتبوأ مكانها الصحيح وسط مجتمع الأمم. ومن المناسب أن يجري توسيع عضوية أسرة الأمم المتحدة بانضمام ثلاثة أعضاء جدد في هذه الدورة الأخيرة للجمعية العامة التي تعقد في نهاية القرن العشرين. ونحن نتطلع إلى الإسهامات القيمة التي ستقدمه هذه الدول إلى منظمنا وإلى العمل معها عن قرب في القضايا التي تهمننا جميعاً.

ولعل هذا القرن قد شهد أكبر التغييرات التي سجلتها الحضارة في تاريخها والتي تغطي مجالات تتراوح بين الخطوات الهائلة التي تحققت في مجال العلم والتكنولوجيا إلى التقدم الكبير الذي أحرز في مجال الفكر الاجتماعي والتنظيم. ومع ذلك فإننا ما زلنا نشهد أسوأ أشكال التدمير التي تنجم عن الصراعات وعن بناء القدرة التدميرية. ولقد ولدت الأمم المتحدة من رماد الحرب العالمية الثانية كتعبير عن رغبة وطموح كل الشعوب في أن تعيش في سلام ووثام. وفي هذه الدورة الأخيرة للجمعية العامة التي تعقد قبل نهاية الألفية الحالية يتعين علينا أن ننظر فيما إذا كانت الأمم المتحدة قد ارتقت إلى مستوى المثل العليا التي تتوخاها كل دولها الأعضاء، والتوقعات التي تعقدها عليها.

ويتمثل الهدف الأساسي والمسؤولية الأولى للأمم المتحدة في صون السلم والوثام العالميين على أساس القانون الدولي والمساواة في السيادة بين جميع الدول. ورغم أن الأمم المتحدة تحركت بسرعة بمجرد إنشائها لتولي هذه المسؤولية الهامة عن صون السلم والأمن، فإن فعاليتها لم تصل إلى الحد الأمثل. وقد أثارت نهاية الحرب الباردة آمالاً وتوقعات جديدة وجددت الجهود لممارسة تلك المسؤولية. وكانت المهمة صعبة ومعقدة، وأدت الإجراءات الحاسمة التي اتخذت في بعض الأحيان حيال بعض القضايا إلى جعلنا نتساءل لماذا كان هناك تراخ حيال قضايا أخرى. وفي رأينا أن الآلية الرئيسية لصون السلم والأمن يجب أن تستخدم الحوار المبكر الذي يستهدف حسم الخلافات بالوسائل السلمية. أما استخدام القوة لحسم الصراعات فيجب النظر إليه بحذر بالغ؛ ولا

مجال الترتيبات التفضيلية التجارية إلى ترتيبات التجارة الحرة في فترة زمنية معقولة.

وتكمن إحدى أهم مسؤوليات الأمم المتحدة في مجال التنمية الاجتماعية الاقتصادية. فعلى مدى العقود ظلت مختلف وكالات الأمم المتحدة تقدم مساهمات بارزة، على الرغم من أن هذه المساهمات ينظر إليها أحيانا وكأنها

مخاوف لا أساس لها البتة. فهذه كلها تشير بوضوح إلى أن هناك حاجة ماسة إلى التوازن من أجل شق طريق وسط لعملية العولمة.

ويرحب بلدي بالقرار الذي اتخذته مجموعة الدول الثماني في قمة كولونيا في حزيران/يونيه والذي يهدف إلى تخفيف بعض العبء عن كاهل البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ويحدونا الأمل في أن يقطع التنفيذ الفعال لهذا القرار شوطا بعيدا في دعم الجهود الوطنية الرامية إلى تخفيف عبء الدين الواقع على هذه البلدان إلى مستويات أكثر قابلية للأداء وأن يفتح أمامها الفرص للنمو الاقتصادي الحقيقي والمستدام.

ولئن كنا نشيد بشركائنا في التنمية الذين بلغوا أو تجاوزوا الأهداف المرسومة للمساعدة الإنمائية الرسمية، فإننا نعرب عن أسفنا على أنه، فيما عدا استثناءات قليلة، لا يزال الالتزام الطويل الأمد بأهداف الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الرسمية هدفا لم يتحقق إلى حد كبير. وفي هذا الصدد تشارك بوتان البلدان النامية الأخرى في التأكيد على أهمية عقد مؤتمر رفيع المستوى عن تمويل التنمية في إطار الأمم المتحدة. وتدرك بوتان أنه يجب على جميع الأطراف أن تبذل جهودا متساوية من أجل صياغة شراكة إنمائية ناجحة، ولكن يساورها قلق متزايد من التهميش المتزايد لأقل البلدان نموا في التجارة العالمية، والتي لا يزال نصيبها يشكل أقل من ٠,٤ في المائة. وعلى الرغم من أن أقل البلدان نموا قد اتخذت خطوات نحو التحرير الاقتصادي والإصلاح المؤسسي، فإن اندماجها بسلاسة في الاقتصاد العالمي يجب أن يتيسر من خلال الوصول على نحو تفضيلي إلى الأسواق والمساعدة على بناء القدرة المؤسسية وتنمية البنى الأساسية. وفي هذا الصدد، تثلج صدورنا الحساسة العامة والقدرة على الاستجابة اللتان أظهرتهما منظمة التجارة العالمية.

وبوتان، بوصفها عضوا مؤسسا في أسرة رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، فإنها ملتزمة بزيادة تعزيز التعاون في جنوب آسيا، حيث لا تزال توجد موارد وإمكانات في منتهى الضخامة حبيسة وغير مستغلة. وقد أحرزنا تقدما في تعزيز التعاون، لا سيما في المجالات الاجتماعية، وفي تعزيز التعاون في المجالات الاقتصادية الرئيسية. ومما له أهمية خاصة التزامنا بإنشاء الآليات اللازمة لتمكين الرابطة من الانتقال من

أمر مفروغ منه. ومن المهم أن نقدر مساهمات تلك الوكالات وأن نمدّها بالموارد اللازمة لتواصل بفعالية دعمها للبلدان النامية.

وقد ظلت بوتان دائماً تتبع عملية إنمائية متركزة على الشعب. وظلت استراتيجياتنا الوطنية تستهدف دائماً زيادة السعادة الوطنية الكلية أكثر من مجرد زيادة الناتج الوطني الكلي. وهذا المفهوم لا يدعو فقط إلى التنمية الاقتصادية بمعناها التقليدي، ولكن إلى إثراء حياة الناس على نحو كلي، من خلال المحافظة على تراثنا الثقافي الغني والنهوض به، ومن خلال حماية نظامنا البيئي الجبلي الهش والمحافظة عليه ومن خلال تعزيز الحكم الصالح وممارسته.

وفي سعي حكومتنا إلى إقامة توازن عادل بين التنمية المادية والروحية، فإنها ظلت عبر العقود الأربعة الماضية تخصص دائماً قسطاً كبيراً من الموارد للخدمات الاجتماعية. ويخصص نحو ٣٠ في المائة من الميزانية الوطنية الحالية لتوفير التعليم الأساسي والعناية الصحية الأولية مجاناً. ونتج عن ذلك قفزة كبيرة في معدل محو الأمية لدينا - وزيادة معدلات الدخول في المدارس - وزيادة متوسط العمر المتوقع للمواطن البوتاني بـ ٢٠ سنة في مدى عقدين.

وقد تبين لنا أن التنمية المتوازنة ليست دائماً أسهل الطرق سلوكاً. بل إنها تقتضي دراسة كثيرة، واتباع نهج محترس واختياراً متروياً لطريق مدروس. وتتطلب الصبر، والتقيد، بل والشجاعة: الصبر للقدرة على المثابرة عبر العديد من السنين لجني المنافع في المدى البعيد، والتقيد وضبط النفس للامتناع عن اتباع الدوافع المتعجلة، والشجاعة للتضحية بالمكاسب العاجلة لصالح التنمية المستدامة الطويلة الأمد.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأتوجه بالشكر إلى العديد من الأعضاء الأفاضل لهذه الجمعية ومختلف وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات المتعددة الأطراف على تأثيرها الملهم، وتعاونها والدعم المفيد الذي قدمته لجهد بلدي الرامي إلى ضمان إحراز التقدم والسعادة الوطنية الكلية المستدامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠.